

جامعة عبد الحميد بن باديس \* مستغانم \*  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص بنوك وأسواق مالية

أثر السياسة النقدية على استقرار الأسعار واستقرار النمو الاقتصادي  
حالة الجزائر 2000-2016

تحت اشراف الأستاذ:

بكريتي لخضر

أستاذ محاضر "أ" في الاقتصاد

من اعداد الطالبة:

بن لكحل نبيلة

لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	د. بوبكر محمد	أستاذ محاضر "أ"	مستغانم
مقرا	د. بكريتي لخضر	أستاذ محاضر "أ"	مستغانم
مناقشا	أ. هني امينة	أستاذة مساعدة "أ"	مستغانم
مناقشا	د. بوشرف جيلالي	Docent	مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2017

ابدا بشكر الله عز وجل نحمده حمدا كثيرا والصلاة والسلام على المصطفى، اشكر الأستاذ بكريتي لخضر على النصائح التي قدمها لي في انجاز هذا العمل.

اهدي عملي؛

الى والدي، مثلي الأعلى في الحياة الذي رباني على الصبر وطلب العلم حفظه الله ورعاه؛

الى والدتي، قدوتي في الدنيا التي ربنتني على القول الطيب والتحلي بأحسن الخلق حفظها الله ورعاها؛

الى أختي وإخوتي وفقهم الله ورعاهم،

الى كل صديقاتي وأصدقائي؛

الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.



مقدمة

ان التطورات المستمرة التي شهدها العالم، في مختلف المجالات من تطورات تقنية وتكنولوجية وتحسن في التقنيات الزراعية والصناعية وغيرها، وهذا النصف الأخير من القرن الماضي، الذي عرف بظهور الازمات المالية والاقتصادية العالمي التي أدت الى انقلاب التوجه الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الدول، خاصة بعد تفاقم المشاكل الاقتصادية من تضخم، وبطالة، وتزايد حجم المديونية الخارجية، واحتلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول، حيث أصبحت تسعى الى تطوير وتفعيل نظامها الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي. وأصبح معيار لقياس مدى نجاح السياسات الحكومية في مختلف الدول المتقدمة منها والنامية.

كما تطرق الفكر الاقتصادي الى دور الحكومة في عملية النمو. فمنهم من يرى ان الدولة يجب ان لا تتدخل في النشاط الاقتصادي للبلاد، وانما تلعب دور مراقب ومشرع فقط أي يكون دورها وضع القوانين والمراقبة على مدى تطبيق هذه القوانين، ومنهم من شجع التدخل واعتبره مهم في زيادة النمو الاقتصادي.

للسياسات الاقتصادية للدولة أهمية في ان ترفع او تخفض من معدلات النمو الاقتصادي. والسياسة النقدية هي اهم السياسات الاقتصادية التي اخذت اهتمام من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية او تطبيقية. وأصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال ارتباط النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار بالحلول النقدية.

لقد كانت السياسة النقدية محورا هاما في تطور الفكر الاقتصادي، حيث مرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي ومدى فعالية هذا التأثير. واختلفت أهميتها في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، حيث كان في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، ثم جاء كينز في القرن العشرين، ليؤكد ان السياسة المالية هي الأكثر فعالية، و استرجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينيات من القرن العشرين على يد فريدمان، و في الفكر الاقتصادي المعاصر ازداد الاهتمام بالسياسة النقدية خاصة اثناء الازمات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

إضافة الى هذه النظريات توجد عدة نظريات أخرى التي تدرس العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية او التضخم والنمو الاقتصادي أهمها نظرية (1967) Sidrauski، حول أثر

النقود على الناتج الداخلي الخام، والذي كانت نتيجتها ان معدل ثابت لنمو الكتلة النقدية يسمح بإعطاء نمو انتاج أكبر تحت قاعدة اصدار نقدي بمعدل ثابت.

اما في الجزائر فلقد أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض (90-10) المعدل والمتمم بالأمر (11-03)، واللذين ظهر فيهما مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد ادواتها واتجاهاتها وأهدافها والإشراف عليها وتقييمها، مع منح استقلالية البنك المركزي في ادارتها، ومع بداية الالفية الثالثة ظهر تطبيق سياسة نقدية في ظل اقتصاد كلي متميز بمعدل تضخم معتدل، وفائض هام لميزان المدفوعات ونسبة إيجابية النمو الاقتصادي من نسب عالية من البطالة، حيث اعتمدت الجزائر على سياسة نقدية ومالية توسعية تماشيا مع برنامجي الإنعاش والدعم الاقتصادي.

تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية اما بصفة ذاتية او بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف الى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن الياتها السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات. ومن هنا وبناء على ما استعراضه تبلورت إشكالية البحث فيما يلي:

● ما هو أثر السياسة النقدية على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)؟

هذا التساؤل الذي يعبر عن غاية وهدف البحث وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع، طرحنا مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في توجيه الدراسة وهي:

- ماهي العلاقة بين وسائل السياسة النقدية واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي؟
- ماهي فعالية وسائل السياسة النقدية المستعملة في الجزائر على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي؟

ولمناقشة الإشكالية والإجابة على التساؤلات السابقة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- السياسة النقدية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على التضخم.
- فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري مرتبطة بالهيكل الاقتصادي للجزائر.

وللإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه، اقتضت الضرورة للاعتماد المنهج الوصفي، التحليلي والتاريخي، حيث نقوم بالتحليل النظري وذلك بوصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي والسياسة النقدية والتضخم. كما ظهر المنهج التاريخي من خلال

مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري. اما فيما يخص المنهج التحليلي فيكون من خلال دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي من خلال تحليل احصائيات ومنحنيات.

تتمثل اهداف البحث من خلال قيامنا بهذه الدراسة في التعرف على مفاهيم، نظريات ونماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي، وكذلك التعرف على وسائل السياسة النقدية الناجحة في التأثير على استقرار النمو الاقتصادي الذي يكون بمعدل تضخم مستقر في الجزائر.

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع نذكر:

- الدراسة التي قامت بها الطالبة بناني فتيحة بعنوان السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير سنة 2009 في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك من جامعة امحمد بوقرة "بومرداس" والتي تناولت الإشكالية: هل تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي؟

- الدراسة التي قام بها الطالب بن دحمان محمحم الأمين بعنوان:

Politique monétaire et croissance économique dans les pays du maghreb

أطروحة دكتورة سنة 2016 في العلوم الاقتصادية تخصص: النقدية والمالية من جامعة ابي بكر بلقايد " تلمسان" والتي تناولت الإشكالية:

La politique monétaire dans les pays du maghreb est-elle crédible et favorable à la croissance économique ?

- الدراسة التي قامت بها الطالبة وجدي جميلة بعنوان السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم "دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، رسالة ماجستير سنة 2016 في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصا قياسي بنكي ومالي من جامعة ابي بكر بلقايد "تلمسان" والتي تناولت الإشكالية: هل تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة لاستهداف التضخم في الجزائر؟

## القسم الأول

التحليل النظري، لأثر وسائل السياسة النقدية على استقرار الأسعار واستقرار النمو الاقتصادي

ان أهمية السياسة النقدية وعلاقتها بالنمو دفع العديد من الاقتصاديين الى التفكير مطولا في هذه العلاقة وفعاليتها، فاختلقت النظرة لهذه السياسة وادواتها وقنوات ابلاغها. سنركز تحليلنا في هذا القسم على التطور النظري لعلاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي (الفصل الأول). هذا التحليل النظري يسمح لنا باستخلاص جميع الاتجاهات وأدوات السياسة النقدية (الفصل الثاني).

## الفصل الأول

### السياسة النقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية من احدى اهم السياسات الاقتصادية، التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها، كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على الاستقرار النقدي باستخدام ادواتها الكمية والكيفية، كما أنها تنظم كمية النقد المتداولة في الاقتصاد من المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار. كما ان السياسة النقدية تنقسم الى سياسة توسعية وأخرى انكماشية، وهذا يكون حسب الظرف الاقتصادي للبلد.

يعتبر الكلاسيك السياسة النقدية انها سياسة محايدة ولا تؤثر على مستوى التشغيل، ويتمثل دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات، اما بالنسبة لكينز فإنه يرى انها ليست محايدة لأنه لا تأثير للنقود على المستوى العام للأسعار، اما فريدمان فإنه يرى ان لها اثرا فعال على النشاط للدولة.

ان مصطلح السياسة النقدية ظهر مع بداية القرن التاسع عشر، ثم تطور منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة. ولدراسة أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، لا بد من تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها عبر العصور والاحداث الاقتصادية.

تعتبر السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية والتي يتم اللجوء اليها لمكافحة التضخم، ولحماية العملة الوطنية من التدهور وتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

فالسياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبيا، ظهر في ادبيات الاقتصاد خلال القرن 19 فقط، غير ان الذين كتبوا السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز من الحين والآخر ابان الازمات وفقرات عدم الاستقرار الاقتصادي. كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي او العلمي. وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية

المتكررة، وفي القرن 20 أصبحت السياسة النقدية ودراساتها من نواحيها المختلفة جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.<sup>1</sup>

لذا تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام.<sup>2</sup>

فحسب عبد المطلب عبد الحميد بان السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير والتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.<sup>3</sup>

و يرى Kent (كينت) بان السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل (التشغيل الكامل). و بنفس الاتجاه يرى براتر (prather) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة و الائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي او الخزينة.<sup>4</sup>

ويعرف عبد المجيد قدي السياسة النقدية بانها تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود او التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود وعلى معدلات الفائدة وعلى شروط القروض.<sup>5</sup>

هناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه "EINWIG" وهو ان السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية او غير نقدية، كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> زكريا الدوري وديسري السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2006، ص185

<sup>2</sup> كمال امين الوصال ومحمود يونس، "اقتصاديات النقود والأسواق المالية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، طبعة 2004، ص311.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003، ص90.

<sup>4</sup> زكريا الدوري وديسري السامرائي، مرجع سابق، ص185.

<sup>5</sup> عبد المجيد قدي، "المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص53.

<sup>6</sup> إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 13.

فهذه الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية في البلد ممثلة في البنك المركزي، تهدف الى التحكم في عرض النقود لمعالجة المشاكل التي قد تواجه الاقتصاد، كما انها تمثل تدخلا مباشرا بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.

### 1.1- التحليل الكلاسيكي للسياسة النقدية

ان المذهب الكلاسيكي هو التحليل الاقتصادي الذي ظهر في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر واول القرن التاسع عشر، حيث يعتبر كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو اهم المفكرين اللذين كان لهما الفضل في صياغته وبناءه.

#### 1.1.1- نظرية كمية النقود

ليست اول نظرية فعليا او صياغة اقتصادية للنقود فقد سبقها مساهمات في الفكر الاقتصادي الإسلامي على يد المفكر العربي ابن خلدون وكذلك الاقتصادي الفرنسي "جون بوران" ومن ثم الاقتصادي الكلاسيكي ريكاردو، تقوم النظرية الكلاسيكية على الافتراضات الاتية:<sup>7</sup>

#### أولاً: ثبات مستوى الإنتاج الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل

ويكون هنا العرض الكلي مساويا للطلي الكلي وأي خلل في هذا الوضع يعتبر حالة مؤقتة يقوم جهاز الأسعار ومرونة الأجور والأسعار فيصحح هذا الخلل، ويعتمد هذا الافتراض على سيادة قانون ساي الذي ينص على ان "كل عرض يخلق طلبا مساويا له".

#### ثانياً: سيادة مبدأ المنافسة التامة

وذلك لوجود عدد كبير من المشترين وعدد كبير من البائعين ينتفي تأثير أي منهما على الأسعار وتبقى قوة السوق هي الفعالة في تحديد الأسعار وبالتالي تحقيق التوازن.

#### ثالثاً: النقود لا تطلب لذاتها

بحيث ان النقود هنا لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وهي كونها وسيط للتبادل وتقلل النظرية من أهمية الوظائف الأخرى وبالذات كون النقود مستودع للقيمة، وان الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب الكلي وبذلك يكون دور النقود محايدا في الاقتصاد.

<sup>7</sup> إكن لونييس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-

## رابعاً: ارتباط تغير المستوى العام في الأسعار بتغير كمية النقود المعروضة

بحيث ان التغيرات في كمية النقود تقود الى تغيرات في المستوى العام للأسعار بنفس القدر والزيادة في عرض النقود يؤدي لزيادة مماثلة بنفس المقدار على المستوى العام للأسعار والعكس صحيح بحيث يؤكد التحليل الكلاسيكي الى ان المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة لمقدار النقود المعروضة (يعتبر متغير تابع لكمية النقود) عند زيادة كمية النقود (عرض النقود) يؤدي الى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار.

المستوى العام للأسعار هنا تم اعتباره على انه متغير تابع يستجيب مباشرة للتغيرات الحاصلة في كمية النقود المعروضة، ويهمل العوامل الأخرى التي تؤثر على الأسعار مثل:

- ارتفاع الأجور وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- ارتفاع الأسعار لسبب الحروب او غيرها من العوامل السياسية.
- عوامل مرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

## خامساً: ثبات سرعة دوران (تداول) النقود

يقصد بسرعة دورات النقود انها عدد المرات التي يتم فيها تبادل الورقة النقدية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وذلك لتسوية المبادلات الاقتصادية. وهي تعتمد على العديد من العوامل أهمها:

- دورة كثافة السكان.
- تقدم شبكات المواصلات والنقل.
- تطور عادات المجتمع المصرفية في الاستهلاك والادخار.
- تقدم النظام النقدي والأسواق المالية.
- درجة تقدم نظام الائتمان ونظام الدفع في المجتمع.

علما ان هذه العوامل ثابتة في الاجل القصير ولقد افترضت النظرية الكلاسيكية ثبات سرعة تداول النقود وذلك نظرا لربطها بتلك العوامل الثابتة ومستقلة عن كمية النقود.

## سادساً: الاقتصاد الذي يتم التعامل به هو اقتصاد مغلق

وبالتالي يتم الاعتماد على العوامل الداخلية فقط لإحداث التوازن ولا يوجد أي دور للحكومة، وحل المشاكل الاقتصادية يتم باستخدام السياسات النقدية فقط وذلك بسبب انهم اعتبروا ان حدوث التضخم والانكماش يحدث بسبب التغيرات في العرض النقدي.

## 2.1.1- صور النظرية الكمية للنقود

حسب النظرية الكمية للنقود تحدد قيمة النقود من خلال المستوى الذي تكافئ فيه عرضها مع الطلب عليها مع الاخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المتصلة بها سوية، ففي حالة زيادة عرض النقود قياسا الى حجم الطلب عليها ستتخفص قيمتها مما يعني زيادة مستوى الأسعار، ويحدث العكس في الحالة العكسية.<sup>8</sup>

يمكن عرض النظرية الكمية للنقود بطريقتين هما:

- 1- معادلة المبادلة النقدية (معادلة فيشر).
- 2- معادلة الأرصد النقدية.

أولاً: معادلة المبادلة النقدية (معادلة فيشر)

هي نقطة البداية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية وتقدم فكرتها على أساس الاتجاهات الكمية في قيمة النقود من خلال ارفينغ فيشر الذي اعطى لتلك النظرية صيغتها الحديثة أكثر اكتمالا من خلال إدخاله النقود المصرفي وسرعة دورانها في معادلته المشهورة "معادلة المبادلة".

واتخذت هذه النظرية الشكل الرياضي الآتي:

$$MV = PT$$

الطلب على النقود = عرض النقود

ويتم النظر للنظرية بشكل معادلة حسابية وتسمى معادلة فيشر بحيث يجب ان يتساوى طرفاها في جميع الاوقات، فالجانب الأيمن (P.T) والذي يوضح الدخل النقدي المتحقق من بيع السلع والخدمات، اما الجانب الايسر (MV) فهو يوضح الانفاق الكلي على السلع والخدمات نفسها.

M = كمية النقود و هو متغير مستقل يتحدد بواسطة السلطات النقدية.

P = المستوى العام للأسعار و هو يتحدد بناءً على M، V، T، و بشكل خاص فان تغير كمية النقود تعمل على تغير P بحيث :

$$P = (V/T) \cdot M$$

V = سرعة تداول النقود.

<sup>8</sup> إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مرجع سبق ذكره، ص15.

T = حجم المبادلات و هو ثابت لان النظرية تفترض حالة التوظيف الكامل.

فمعادلة فيشر تجسد المبادلات من خلال العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك بالجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة في تحديد مستوى الأسعار.

### ثانيا: معادلة الأرصد النقدية:

يطلق على هذه النظرية باسم "نظرية كامبردج" وذلك نسبة للعلماء في قسم الاقتصاد في جامعة كامبردج ووفقا لهذه النظرية فان كمية النقود المطلوبة لا ترتبط بالحجم الكلي للمعاملات بل ترتبط بمعدل الدخل وتؤكد النظرية العلاقة فيما بين الأرصد النقدية التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها من جهة وبين الدخول النقدية للأفراد من جهة أخرى<sup>9</sup>، بحيث يكون هناك نسبة نقدية من الدخل يحتفظ بها بصورة أصول مالية (أي ظهرت هنا وظيفة أخرى للنقود من حيث كونها مخزن للقيمة). وترتبط النظرية على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى.

حيث تصبح الصيغة الرياضية الجديدة للنظرية على الشكل التالي:

$$M=KY$$

بحيث:

M: الطلب على النقود

Y: الدخل النقدي

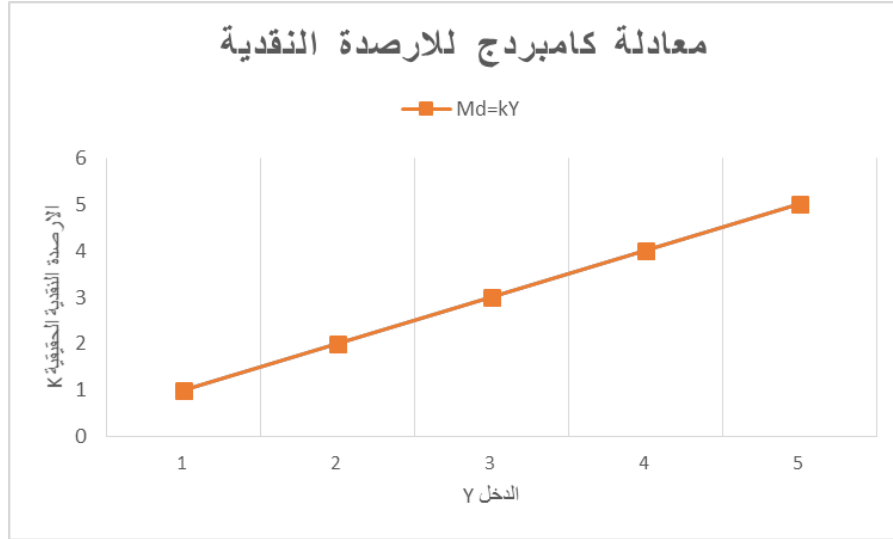
$K=1/V$ : يقصد بها النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائل (التفضيل النقدي).

توضح هذه النظرية كيف يتغير مستوى الأسعار بطريقة مختلفة عن طريقة معادلة المبادلة، فهي تشير الى أن زيادة كمية النقود تؤدي الى ارتفاع قيمة المعامل K بسبب انخفاض سرعة تداول النقود ( $K=1/V$ ) وبالتالي سوف ترتفع معدلات الدخل النقدي (مع افتراض حالة التوظيف الكامل)، فإن ذلك الارتفاع في الانفاق بسبب زيادة معدلات الدخل النقدي سوف يعمل على ارتفاع الأسعار.<sup>10</sup>

9 بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص17.  
10 حنان الجشعم، "نقود وسياسات نقدية"، مقياس الاقتصادي الكلي، 2007، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، سعودية، ص16.

تغير مستوى الأسعار سوف يكون بسبب زيادة الانفاق الناتج عن زيادة معدلات الدخل النقدي، وليس بسبب تغير  $M$  أو  $T$  أو  $V$  كما في معادلة المبادلة. ويبين الشكل التالي العلاقة الطردية بين الدخل  $Y$  و  $k$ .

### الشكل 01: منحنى معادلة كامبردج للأرصدة النقدية



المصدر: من اعداد الطالبة

### 3.1.1- مقارنة ما بين نظرية الأرصدة ونظرية المبادلة:

يتمثل الفرق بين نظرية الأرصدة النقدية ونظرية المبادلة للنقود في النقاط التالية: 11

- ركزت نظرية المبادلة على جانب عرض النقود فيما ركزت نظرية كامبردج على جانب الطلب على النقود.
- تقرر نظرية المبادلة وجود علاقة طردية بين النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، بينما تقرر معادلة الأرصدة وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي بحيث تؤثر التغيرات النقدية على حجم الإنتاج وبالتالي المستوى العام للأسعار.
- تركز نظرية المبادلة على وظيفة النقود باعتبارها وسيط للتبادل، اما معادلة كامبردج فهي تنظر للنقود باعتبارها مخزن للقيمة.
- تركز نظرية المبادلة على سبب إنفاق الافراد للأموال، اما نظرية كامبردج فهي تبحث سبب احتفاظ الافراد بالنقود. ولكن سبب اتفاق النظرية على حالة التوظيف الكامل وثبات سرعة النقود واعتبار ان المستوى العام للأسعار هو متغير تابع لكمية النقود

11 حنان الجشعم، مرجع سابق، ص ص 24 – 26.

سواء بطريقة مباشرة كما افترض (فيشر) او بطريقة غير مباشرة كما افترض مارشال (كامبردج) فان تلك النظريات تدخل ضمن التحليل الكلاسيكي والذي انهار بعد حالة الكساد الكبير سنة 1929م ومن ثم ظهر لدينا النظرية الكينزية.

#### 4.1.1- الانتقادات الموجهة الى النظرية الكلاسيكية ونظرية كمية النقود:

واجهت النظرية الكلاسيكية عدة انتقادات بعد فشلها في حل ازمة الكساد الكبير سنة 1929م وتمثلت فيما يلي:<sup>12</sup>

- افتراض حالة التشغيل الكامل وفصل مستوى الإنتاج عن كمية النقود في المجتمع، في حين ان الواقع مختلف تماما.
- افتراض النقود ليست حيادية ولا دور لها في الاقتصاد سوى اعتبارها وسيط في عملية التبادل، حيث لها وظائف أخرى كما ان التغيرات في كمية النقود تؤثر في أسعار مختلف السلع وبالتالي حجم الإنتاج والتشغيل.
- افتراض ثبات سرعة تداول النقود وذلك لأنها تتأثر بعوامل ثابتة على المدى القصير، لكن الواقع اثبت غير ذلك حيث ان العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود تتغير على المدى القصير والطويل.
- افتراض سلبية المستوى العام للأسعار، فالمستوى العام للأسعار متغير تابع للمتغير المستقل الذي يعبر عن كمية النقود (علاقة طردية تناسبية).
- لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة.

وكخلاصة يمكن ان نلخص مفهوم المدرسة الكلاسيكية للسياسة النقدية بانها سياسة محايدة ولا تؤثر باي صورة على مستوى الإنتاج او حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، اذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ المعاملات بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود.

#### 1.1- التحليل الكينزي للسياسة النقدية

ظهرت النظرية الكينزية بعد فشل النظرية الكلاسيكية في حل مشاكل الاقتصاد والتي أدت الى حدوث الكساد الكبير الذي ساد في الفترة 1929م – 1933م. حيث قام الاقتصادي الإنجليزي " جون مينارد كينز " بتقديم الحلول لازمة الكساد العالمي وأحدث ثورة على التحليل الكلاسيكي.

<sup>12</sup> سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 91.

### 1.2.1- اقتراحات النظرية الكينزية

يعتمد التحليل الكينزي على الفرضيات التالية التي تختلف تماما عن فرضيات الكلاسيكية وهي كالتالي:<sup>13</sup>

- 1- وجه كينز اهتمامه على دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، بحيث في العلاقة بين مستوى الانفاق الوطني والدخل الوطني حيث ان الافراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها وسبب ذلك يرجع الى دوافع مختلفة أهمها: المعاملات، الاحتياط والمضاربة.
- 2- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة)، واخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح امامه افاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.
- 3- جاء بطريقة عامة للتوظيف التي تعالج كل المستويات التشغيل وكما انها جاءت لتفسر التضخم والبطالة باعتبار ان كلاهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.
- 4- في تحليله قانون ساي وبين عدم وجود يد خفية وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الازمات وحدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الاقتصاد الى التوظيف الكامل ويحقق التوازن للدخل الوطني.
- 5- اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن، فهو يرى ان حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين اساسين وهما: طلب على سلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية، فالطلب الأول يتوقف على عوامل موضوعية وذاتية ونفسية، اما الثاني على الكفاية الحدية لراس المال وسعر الفائدة.

### 2.2.1- تقسيم كينز للدوافع طلب النقود:

قسم كينز دوافع طلب النقود كالتالي:<sup>14</sup>

<sup>13</sup> زينب زواري فرحات، "دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية (دراسة حالة: بنك الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014)", مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015، ص21.

<sup>14</sup> حنان الجشعم، "نقود وسياسات نقدية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 30، 31، 34 و40.

## اولاً: الطلب على النقود لدافع المعاملات

اعتبر كينز ان الافراد يطلبون النقود بدافع المعاملات، وذلك لكون النقود وسيط للتبادل وتعتبر الطلب على النقود طلب مشتق من الطلب الكلي للسلع والخدمات ويتأثر بالدخل والعلاقة بينهما طردية ولا توجد علاقة للطلب على النقود بسعر الفائدة.

## ثانياً الطلب على النقود بدافع الاحتياط

حسب كينز الافراد يطلبون النقود كذلك بدافع الاحتياط او الطوارئ، وهو الرصيد النقدي الذي يحتفظ به الافراد لمواجهة الطوارئ حيث تعتمد أيضاً على مستوى الدخل كعامل رئيسي وعلى سعر الفائدة بدرجة ضعيفة وإذا كان دخله يسمح له بالادخار فسوف ينتظر بعد ذلك السعر الفائدة وهل هو مغري للادخار او لا؟

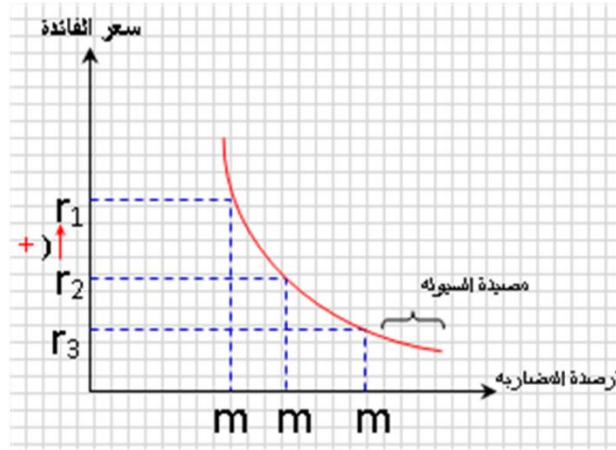
## ثالثاً: الطلب على النقود بدافع المضاربة

يرى كينز ان الافراد يكون لهم دافع لطلب النقود بدافع المضاربة أيضاً، وهي مفاضلة الافراد بين الاحتفاظ بنقودهم بشكل سائل او شراء أسهم وسندات تدر عليهم دخلاً أكبر وهو الدافع الذي يتميز به كينز وقد كان اول من أشار اليه ويرتبط هذا الدافع مع سعر الفائدة بعلاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة على السند تعني انخفاض قيمته السوقية والعكس صحيح، أي ان التفضيل النقدي لغرض المضاربة ينخفض عند مستويات مرتفعة لأسعار الفائدة ويزداد هذا التفضيل عند مستويات منخفضة لأسعار الفائدة.

### 3.2.1- مصيدة السيولة (فخ السيولة):

يرى كينز ان الافراد سيشترون سندات تبعاً للتغيرات في أسعار الفائدة. فيما يخص الطلب على النقود بدافع المضاربة. فكلما انخفضت أسعار الفائدة كلما ارتفع الطلب على النقود المخصصة لدافع المضاربة أي يفضل الاحتفاظ بنقوده بشكل سائل وذلك حتى نصل لمستوى معين يصبح فيه حتى لو انخفض سعر الفائدة عنده فلن يزداد الطلب وذلك لوصول المنحنى للجزء تام المرونة، حيث عند هذه النقطة يقع الاقتصاد في مصيدة السيولة والزيادة في عرض النقود لن تؤثر في انخفاض سعر الفائدة هنا وهذا يعين ان الافراد لن يتوقعوا انخفاض اخر لسعر الفائدة و بالتالي يكون لديهم استعداد للاحتفاظ بالنقود سائلة، و في اذا وقع الاقتصاد في مصيدة السيولة فلن يمكن للبنك المركزي التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي بزيادة عرض النقود و انما يفضل استخدام السياسات المالية، الا انه اقر بلعب دور المساعد للسياسة النقدية لتلك السياسة و يعود تأكيده على دور السياسة النقدية الى جانب السياسة المالية على خلاف الكلاسيك.

## الشكل 02: منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة



المصدر: فوزي محيرق وعقبة عب اللاوي، "مصيبة السيولة الكينزية كأحد حلول الازمة"، ورقة بحثية في الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مديّة، يومي 05،06 ماي 2009، ص 11.

فحسب كينز يمكن التعرف على دور السياسة النقدية من خلال مرونة تفضيل السيولة بالنسبة لسعر الفائدة أي ان تغير الكمية المعروضة يكون أكثر تأثيراً من سعر الفائدة وبالتالي في الاستثمار والتشغيل طالما كان الطلب على النقود اقل مرونة وحساسية بالنسبة الى التغيرات.

### 4.2.1- التوازن الكلي عند كينز:

من خلال العرض السابق للنظرية الكينزية توضح لنا وجود سوقين الأول سلعي والثاني نقدي ويتحقق بهما التوازن كالاتي:

1. شرط التوازن في سوق النقد يمثل في تساوي كمية النقود المعروضة مع النقود المطلوبة.
2. شرط التوازن في السوق السلعي يمثل في التساوي بين الادخار والاستثمار.
3. تصحيح الاختلالات في السوق النقدي يتحقق في الأجل القصير وبسرعة أكبر من تحقيق التوازن في السوق السلعي.
4. تصحيح الاختلالات في السوق السلعي وتحقيق التوازن فيه يتحقق بسرعة أقل من تحققه في سوق النقد.

### أولاً: التوازن في السوقين السلعي والنقدي (منحنى IS،LM)

تبعاً لما سبق شرحة الاستقرار الاقتصادي لا بد أن ينطوي على تحقيق التوازن النقدي (التوازن في سوق النقود) والتوازن السلعي (التوازن في سوق السلع) فقد فسرت

منحنيات IS،LM كيفية حدوث هذا التوازن، حيث تقدم فكرة هذين المنحنيين على التميز في قطاعين رئيسيين في النظام الاقتصادي وهما:

أ- القطاع النقدي: الذي يتضمن العمليات النقدية المتعلقة بعرض النقود والطلب عليها وسعر الفائدة.

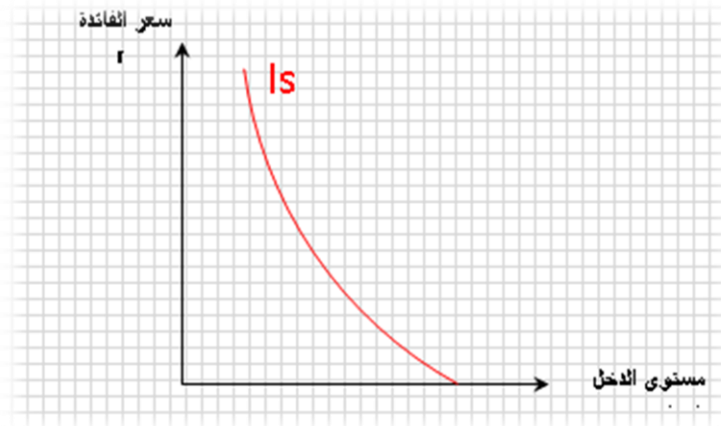
ب- القطاع الحقيقي (السلعي): الذي يتضمن العمليات الحقيقية المتعلقة بالادخار والاستثمار والنتاج والدخل ويلعب سعر الفائدة دوراً مهماً في كلا القطاعين، إذا يتحدد سعر الفائدة في القطاع النقدي يتقاطع منحنى عرض النقود والطلب على النقود بينما يؤثر سعر الفائدة في مستوى الاستثمار في القطاع السلعي.

أي أن سعر الفائدة هو همزة الوصل ما بين القطاعين النقدي والسلعي وهذه هي فكرة تقاطع منحني IS،LM .

### 1- منحنى IS (السوق السلعي)

هو منحنى يعبر بيانياً عن علاقة عكسية بين مستويات الدخل المختلفة وأسعار الفائدة المناظرة لها بحيث تمثل كل نقطة على هذا المنحنى مستوى معين من الدخل يقابل مستوى معين لسعر الفائدة ويمثل في الوقت نفسه توازن القطاع السلعي أي تساوي الادخار والاستثمار وذلك وفقاً للشكل الآتي:

### الشكل 03: منحنى التوازن في القطاع السلعي IS



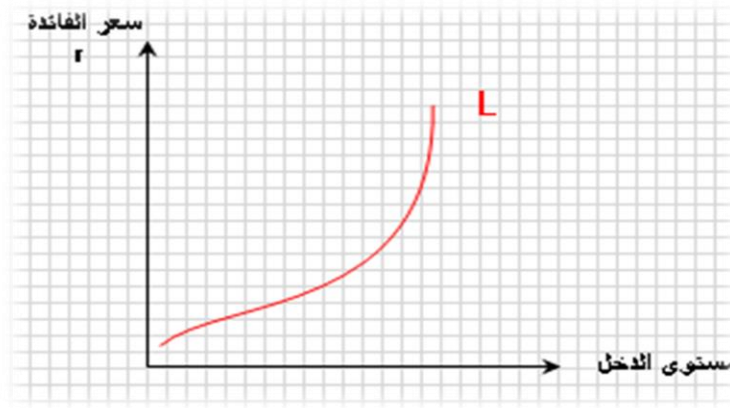
المصدر: م.ربيعي، "نموذج IS-LM"، الاقتصاد الكلي، المدرسة العليا للتجارة، ص 2.

### 2- منحنى IM (السوق النقدي):

يسمى بمنحنى تفضيل السيولة وهو يعبر بيانياً عن علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة بحيث تمثل النقاط عليه مستويات من الدخل تناظر مستويات معينة من سعر الفائدة أي النقاط

التي تمثل تعادل الطلب على النقود مع عرض النقود ويمثل التوازن في السوق النقدي وذلك وفقاً للشكل الآتية:

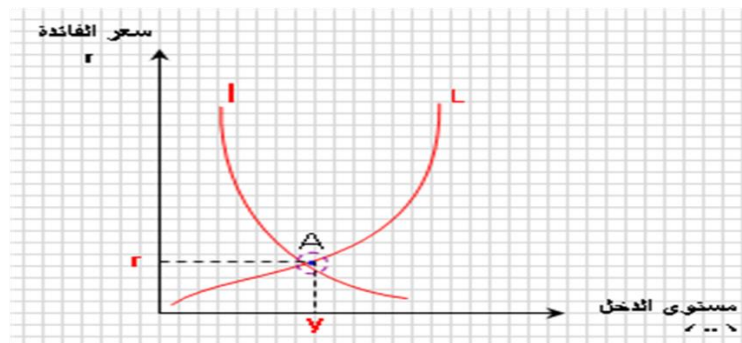
#### الشكل 04: منحنى التوازن في السوق النقدي LM



المصدر: م.ربيعي، "نموذج IS-LM"، مرجع سبق ذكره، ص 07.

نلاحظ من المنحنيين السابقين ان كلاهما يربطان ما بين سعر الفائدة ( $r$ ) والدخل ( $y$ ) لذلك يمكن الجمع ما بين المنحني معاً وذلك لتحديد نقطة التوازن التي تحقق التوازن في السوق السلعي والسوق النقدي في أن واحد وذلك وفقاً للشكل الآتي:

#### الشكل 05: منحنى IS-LM



المصدر: بدور الراشد الحميد، "توازن سوقي السلع و النقود"، تحليل الاقتصاد الكلي، ص 08.

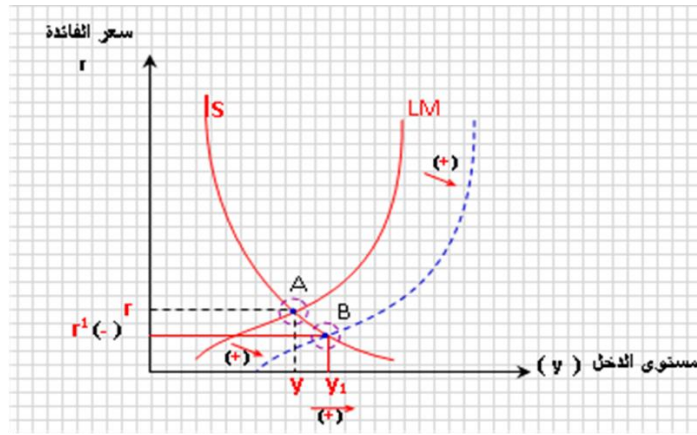
بحيث تعبر النقطة A عن التوازن في الاقتصاد الذي يحقق توازن السوقين معاً ويتحدد المستوى التوازني للدخل القوي ( $y$ ) الذي يماثله مستوى معين من سعر الفائدة ويتمثل في  $r$ .

## ثانياً: السياسات المالية والنقدية وأثرها في كلا المنحنيين

### 1- انتقال منحني LM

باستخدام السياسة النقدية يكمن التأثير في عرض النقود سواء في الزيادة أو بالانخفاض وفي حالة ارتفاع عرض النقود فينتقل منحني LM بأكمله إلى اليمين وبالتالي تنتقل نقطة التوازن من النقطة A إلى النقطة B وبالتالي يزداد الدخل القومي  $y$ ، كما ينخفض في الوقت نفسه سعر الفائدة  $r$  وذلك لأن ارتفاع عرض النقود يعمل على انخفاض سعر الفائدة وبالتالي ارتفاع الاستثمارات ومن ثم ارتفاع الدخل، وذلك كما في الشكل الآتي :

### الشكل 06: انتقال منحني السوق النقدي LM

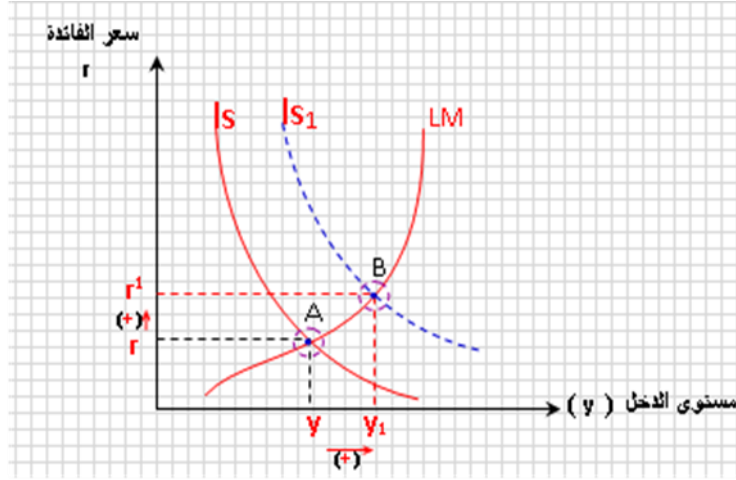


المصدر: م.ربيعي، "نموذج IS-LM"، مرجع سبق ذكره، ص 08.

### 2- انتقال منحني IS

باستخدام السياسة المالية التي تكون باستعمال الانفاق الحكومي والضرائب التي يؤدي الى التأثير في منحني IS وانتقاله فإذا اتخذنا سياسية بزيادة الانفاق الحكومي أو تحقيق الضرائب (أو الاثنين معاً) يمكن انتقال منحني IS إلى اليمين. وبالتالي انتقال نقطة التوازن من النقطة (A) إلى النقطة (B) حيث يرتفع سعر الفائدة من  $r$  إلى  $r_1$  ويزداد الدخل من  $y$  إلى  $y_1$  وذلك لأن زيادة الاتفاق الحكومي سوف تؤدي لزيادة الدخل (باستخدام المضاعف) وباعتبار أن الطلب على النقود مرتبط بالدخل وبتزايد الطلب على النقود بدافع المعاملات ومن ثم يزداد سعر الفائدة، كما هو مبين في الشكل التالي:

## الشكل 07: انتقال منحنى القطاع السلعي IS



المصدر: م. رباعي، "تمودج IS-LM"، مرجع سبق ذكره، ص 03.

### 5.2.1- انتقادات التحليل الكنزي:

بالرغم من انقاد النظرية الكينزية للعديد من الأخطاء التي وقعت بها النظرية الكلاسيكية الا انه هناك أيضا انتقادات وجهت للنظرية الكينزية التي يمكن حصرها في النقاط الآتية:<sup>15</sup>

- إن كينز لم يشير للتغيرات في مستوى الدخل الذي يؤثر على سعر الفائدة.
- التحليل الكينزي يقرر ان سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط في الطلب على النقود للأغراض السيولة في حين نجد عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد سعر الفائدة في مقدمتها الدخل.
- إن النظرية الكينزية لم توضح النظرية أثر التغير لسعر الفائدة في الاجل الطويل، واكتفت بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في المدى القصير.
- تركيز كينز على العلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة معينة من الزمن دون اهتمام بأنماط الاستهلاك المتغيرة بمرور الزمن.

### 3.1- التحليل النقدي الحديث للسياسة النقدية

عند كل ازمة حادة يعاني منها النظام الرأسمالي تظهر نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الاقتصادية الجديدة، فبعد ظهور مشاكل جديدة لم يعهدها النظام الرأسمالي وفشل النظرية

<sup>15</sup> زينب زواري فرحات، "دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية (دراسة حالة: بنك الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014)", مرجع سبق ذكره ص31.

الكلاسيكية والنظرية الكينزية في حل هذه المشاكل، ظهرت أفكار جديدة تستوعب الحالة الجديدة، والتي سميت بالنظرية النقدية المعاصرة والتي حاولت الجمع بين التحليلين الكلاسيكي والكينزي، من أجل توجيه السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية، تحت يد الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان.

### 1.3.1- النظرية النقدية المعاصرة

ركز فريدمان في نظريته، على بحث العلاقة بين التغير في تنصيب المنتجة من النقود، وبين التغير في مستوى الأسعار، إلا أن التحليل كان كمياً ومركزاً أكثر من سابقه، حيث تعمق في بحث محددات النقود، وهي أيضاً عبارة عن صورة موسعة لمعادلة التبادل "فيشر" و "مارشال".

**أولاً: فرضيات النظرية النقدية المعاصرة:** استند فريدمان في تحليله على الفرضيات التالية:<sup>16</sup>

- استقلال الكمية عرض النقود عن الطلب على النقود.
- استقلال دالة الطلب على النقود وأهميتها.
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند دالة الطلب النقدي.
- يعامل الطلب على النقود نفس معاملة الطلب على أي سلعة أخرى كالطلب على السلع والخدمات.

**ثانياً: دالة الطلب على النقود:** تأخذ دالة الطلب على النقود عند فريدمان شكل دالة متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين كالتالي:<sup>17</sup>

$$M = f(y, p, r, r_a, \frac{1}{p} \cdot \frac{\delta p}{\delta t}, h, U)$$

بحيث:

M : هي الطلب على النقود.

P : هو المستوى العام للأسعار ويعبر عن العائد الحقيقي للنقود.

r : عائد الأصول النقدية (السندات)، ويتمثل في الأرباح سعر الفائدة السنوي.

r<sub>a</sub> : عائد الأصول المالية (السهم) ، ويتمثل في الأرباح السنوية.

<sup>16</sup> إسماعيل محمد هاشم، "نقود وبنوك"، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص 189.

<sup>17</sup> عوض فاضل إسماعيل الديلمي، "النقود والبنوك"، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص ص 567، 568.

Y: يعبر عن الدخل الدائم او الثروة الحقيقية.

U : يشر الى المتغيرات التي تؤثر على تفضيلات الافراد.

H : مؤشر معين يمثل نسبة راس المال الغير بشري الى راس المال البشري.

$1/P.\delta p/\delta t$  : عائد السلع المادية (او راس المال العيني).

ويمكن استخلاص ان اية زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بسبب زيادة ثروة الفرد وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية وانخفاض مدل التضخم المتوقع، وارتفاع نسبة الثروة البشرية الى اجمالي الثروة وزيادة درجة تفضيل الاعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة.<sup>18</sup>

### ثالثا: عرض النقود عند فريدمان

يرى فريدمان عرض النقود يعتبر متغيرا خارجيا ليس له أي أثر على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل، وانما له أثر فقط على مستوى الأسعار، ويؤثر تأثيرا مباشرا على الانفاق وعلى الدخل في المدى القصير، فالبنك المركزي هو الذي يتحكم في عرض النقود وهو الذي يتوفر على وسائل الرقابة والعمل على نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد. فحسب فريدمان فان أي تقلب في عرض النقود ستقود الى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد فريدمان انه من اجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم يتطلب ان ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي، والذي بدوره يحقق استقرارا نقديا.

### رابعا: الطلب على النقود

حسب فريدمان فان النقود احدى وسائل الاحتفاظ التي يمكن ان تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية وراس المال البشري، وبناء على هذا التحليل فان دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحنفظ بها على اشكال مختلفة<sup>19</sup> وتكلفة الاشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والادواق وتفضيلات مالكي الثروة<sup>20</sup>، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة

<sup>18</sup> زينب زواري فرحات، "دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية (دراسة حالة: بنك الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014)", مرجع سبق ذكره، ص31.

<sup>19</sup> ضياء مجيد الموسري، "الإصلاح النقدي"، دار الفكر، الطبعة الأولى، الجزائر، 1993، ص 142.

<sup>20</sup> مصطفى رشدي شبيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة، بيروت، 1996، ص 142.

بوصفها تتضمن ثروة بشرية ... واية متغيرات أخرى يمكن ان يكون لها تأثيرا في الازواق و التفضيلات.

### 2.3.1- انتقادات النظرية النقدية المعاصرة:

يمكن حصر اهم الانتقادات والصعوبات التي واجهتها المدرسة النقدية المعاصرة فيمايلي:21

- اعتبار ان للسياسة النقدية تأثير فقط على تطور الإنتاج القومي من خلال محاولتهم البرهان ان الانفاق العامة تبعد الانفاق الخاصة ...، اذ انه على العكس، الانفاق سواء في قطاع الاسر او قطاع المشروعات يزداد في نفس الوقت مع ارتفاع الانفاق العام، غير ان استبعاد الانفاق الخاص لا يمكن ان يمكن ان يحصل الا في اقتصاد يسود فيه التشغيل الكامل.
- عدم واقعية استقرار دالة الطلب على النقود وهذا يعود الى ان الطلب على النقود يتغير على وجه غير منتظم كلما تغير سلوك الافراد.
- اهمال المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة فاعتبره عامل ثانوي باعتبار سعر الفائدة ليس له أثر مباشر الا لكونه عائدا للسندات.
- تعتبر معادلة نهائية لفريدمان حجة في الابداع والابتكار ولكن يصعب تطبيقها في المجال العملي، أي ام هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي.

### 3.3.1- المدرسة الكلاسيكية الجديدة

هي عبارة عن تيار جديد يستمد اصوله من التحليل الكينزي، ولقد جاءت هذه المدرسة بفكرة التوقعات العقلانية، والتي تجعل من النقود وسيلة محايدة لا تأثير لها على دائرة الاقتصاد الحقيقي في الاجل القصير<sup>22</sup>. واهم افكارها ومبادئها نجد:<sup>23</sup>

- النقود محايدة، حيث التغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر على الأسعار وليس على القطاع الحقيقي للاقتصاد الوطني.
- أخذ بالحسبان مرونة الأسعار والبطالة الطبيعية.
- عدم استخدام المعلومات السابقة فقط وانما الاعتماد على المعلومات الحالية لوضع التوقعات.

<sup>21</sup> بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، مرجع سبق ذكره، ص 80، 81.

<sup>22</sup> زينب زواري فرحات، "دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية (دراسة حالة: بنك الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014)"، مرجع سبق ذكره ص 34.

<sup>23</sup> ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002 – 2003، ص 49.

- لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة سواء في الفترة القصيرة او الطويلة، عكس اعتقاد النقديون بوجود تبادل ومفاضلة بين التضخم والبطالة في الاجل القصير.
- السياسة الاقتصادية لا يمكن ان تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكون غير فعالة.

يختلف الكلاسيك الجدد عن المدرسة النقدية المعاصرة في ان:

- سوق العمل يكون دائما متوازن عند مستوى معدل بطالة طبيعي، ولا يمكن ان يرتفع لان التوقعات عقلانية.
- يوجد تحكيم بين البطالة والتضخم لا على المدى الطويل ولا على المدى القصير، حيث ان كل السياسات الاقتصادية تتجه نحو تخفيض معدل البطالة بصورة مباشرة وعقلانية.

وكخلاصة القول ان النقديون يرفعون شأن السياسة النقدية ويقللون من شأن السياسة المالية لان السياسات النقدية المستوحاة من هذه الرؤية تسعى لتجنب التدفقات غير المنتظمة، لهذه الغاية يتوجب على السلطات النقدية ان تضع لنفسها قاعدة نقدية مستقرة ولسنوات متعددة بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى الطويل، وانهم يتجهون نحو تفضيل الهدف المرتب بكمية النقد وليس بمعدل الفائدة الذي هو مؤشر مزدوج من خلال ارتباطه فعليا بتوقعات التضخم وبكمية النقد.

#### 4.1- علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث الى نظريات قدمت من طرف اقتصاديين درسوا العلاقة بين النقود (التضخم) والنمو الاقتصادي.

##### 1.4.1- نظرية Patrich Musso et Olivier Bruno<sup>24</sup>

قدم كل من Olivier Bruno و Patrich Musso نموذج للنمو الداخلي يحلل العلاقة التي تربط بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، حيث يتم فيه توضيح أثر التضخم على النمو الاقتصادي و ضرورة التحكم في التضخم بالسياسة النقدية و بالتالي تحكم اثر في نمو الاقتصادي.

تعتمد هذه النظرية على فرضيات عديدة تتمثل في:

<sup>24</sup> بناني فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية -"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2009، ص ص 157-163.

تحليل نمو لأجيال متعاقبة كما يأتي دائما في إطار النظرية الكلاسيكية حيث ان كل جيل يتكون من أفراد متماثلة يقومون بتوقعات عقلانية، الشباب يعرضون وحدة عمل مقابل اجر حقيقي، بصيغة غير مرنة، يقسمون دخلهم بين استهلاك سلعة نهائية متجانسة. حيازة الأرصدة النقدية وتكوين ادخار حقيقي، التي ستكون مخزون راس المال المستعمل من طرف المؤسسات في الفترة الموالية، المسنين لا يعملون، ومجموع دخلهم مصدر تسربات ادخار الشباب والأرصدة النقدية المحازرة.

وبعد دراسته وتحليله للواقع تحليلا رياضيا توصل الى تحديد صيغة معدل التضخم كالتالي:

$$Inf = Pt+1/Pt = Dt+1/Gt$$

بحيث:

Inf: التضخم

Pt+1: هو مستوى العام للأسعار في الزمن t+1

Pt: هو مستوى العام للأسعار في الزمن t

Dt+1: الطلب على النقود في الزمن t

Gt: معدل النمو الاقتصادي في اللحظة t

حيث ان معدل النمو Gt تم تحديده بالصيغة التالية:

$$Gt = Yt+1/Yt = kt+1/kt$$

بحيث:

Kt+1 و kt هما على التوالي مخزون راس المال في اللحظة t+1 و t.

كما ربطت هذه لنظرية التضخم بميول المتعاملين الى الادخار حسب رأيهما استقرار النمو يكون محدد كليا من طرف الخيار الأمثل لادخار الاعوان الذين يفترض تعظيم منفعتهم تحت متطلبات ميزانيتهم المتوقعة.

وعليه فإن تأثير السياسة النقدية على سلوك الادخار يؤدي الى التأثير على التضخم ويؤثر بالضرورة على النمو الاقتصادي. حيث انه عندما يكون نفور الأعوان من الخطر (المستقبلي) أكبر من المنفعة تكون هناك علاقة موجبة بين معدل نمو النقود والادخار. حيث أظهرت هذه النظرية ان هناك علاقة موجبة بين التضخم المتوقع ومعدل ادخار العائلات من اجل مستوى تضخم ضعيف نسبيا.

عندما يكون تراكم راس المال يؤدي دور أساسي في ظهور النمو الداخلي، هذه العلاقة بين التضخم المتوقع ومعدل الادخار تؤثر مباشرة على عامل النمو الاقتصادي وتكتب بالصيغة:

$$Gt=kt+1/kt=St/kt$$

بحيث:

$St$ : الادخار في اللحظة  $t$

العلاقة الموجبة بين تطور الكتلة النقدية والتضخم المتوقع ومعدل الادخار يمكن انتقالها مباشرة لعامل النمو الاقتصادي، حيث كل تسارع في الكتلة النقدية يؤدي الى عامل التضخم.

السياسة النقدية حتى ولو كانت متوقعة تماما تكون غير حيادية، حيث ان ارتفاع معدل التضخم المتوقع يخفض الأرصدة النقدية المحازة من طرف الاعوان، إذا كان نفورهم من الخطر كبير، فان الشباب يعرضون هذا الفقدان للقدرة الشرائية بالنسبة للفترة المقبلة بزيادة معدل ادخارهم. هذا السلوك يشجع تراكم راس المال ويؤثر إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي، لكن هذه العلاقة بين التضخم المتوقع والنمو الاقتصادي لا تكون خطية، حيث ان السياسة النقدية لا يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، الا إذا كان معدل التضخم نسبيا ضعيفا. اذن هناك ارتباط موجب بين تطور الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، لكن فقط بالنسبة للبلدان التي يكون فيها معدل التضخم المتوسط نسبيا ضعيفا، وفي حالة تضخم مرتفع التسارع النقدي يترجم فقط بارتفاع معدل التضخم. هذه النتيجة تعبر أيضا انه في حالة تضخم يمكن تخفيضه دون تغيير معدل النمو الاقتصادي. وبالمقابل في الاقتصاديات التي يكون فيها معدل تضخم منخفض، فإن إقرار الهدف تضخم صفر يمكن ان يؤدي بها الى الحصول على تكلفة مهمة ودائمة فيما يخص النمو الاقتصادي.

وما يجب الإشارة اليه ان تقعر العلاقة بين النقود والنمو ان النتيجة التي عرضناها لا تكون صحيحة الا في حالة نمو منتظم، كما ان سياسة نقدية متغيرة تتسبب في تقلب اقتصادي غير متناسق.

خارج مسلك النمو المنتظم، تقلب السياسة النقدية والتضخم يكون صدمة مباشرة على عامل النمو المتوسط للاقتصاد.

كما بين هذا النموذج أثر التضخم المتقلب على النمو الاقتصادي حيث ان السياسة النقدية وحتى ولو كانت متوقعة كليا ليست حيادية عندما يكون الاقتصاد خاضع لمعدلات تضخم نسبيا معتدلة، كما ان هدف تضخم يساوي صفر جدير بأحداث انخفاض حساس في معدل ادخار العائلات، بالتالي تباطؤ دائم في النمو الاقتصادي، الى جانب وجود علاقة سلبية بين تقلبات التضخم والنمو الاقتصادي، خاصة إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة.

## 2.4.1 - نظرية Fischer 1979 – Sidrauski 1967<sup>25</sup>

لقد قدم fischer و sidrauski نموذجا للنمو الداخلي يسمح بتفسير لماذا تسارع الكتلة النقدية يحدث صدمة خارجية او داخلية و يؤثر سلبا على معدل نمو الاقتصاد على المدى الطويل.

يأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار توقف نمو الإنتاج، ويكون تحليله يخص النمو الداخلي.

في تحليل النظرية للواقع توصل الى تحليل النمو الاقتصادي المتوقف stationnaire

$$G = S(A - \beta) - (1-a)(S-1)Gw$$

بحيث:

a: المخزون الفعلي الثروة.

$\beta$ : معدل الخصم الذاتي.

A: الإنتاجية الثابتة لرأس المال.

S: مرونة للإحلال المؤقت.

Gw: معدل تسارع القاعدة النقدية.

هذه المعادلة توضح العلاقة بين معدل نمو النشاط الاقتصادي على المدى الطويل وتسارع الكتلة النقدية. فمعدل النمو المتوقف stationnaire للاقتصاد يحدد بواسطة عناصر حقيقية (الإنتاجية والتفضيل)، وأيضا بواسطة عوامل نقدية وبالضبط بواسطة تسارع القاعدة النقدية.

في نموذج النمو الداخلي معدل التضخم المتوقف يختلف عن معدل نمو الكتلة النقدية لأن الطلب على الأرصة الحقيقية يتطور بمعدل ثابت.

عند Friedman، الانكماش الأمثل لا يعني انخفاض الأسعار بر يتم معدل الخصم الذاتي  $\beta$ ، لكن الانخفاض يكون في ريثم إنتاجية رأس المال A. هذا الاختلاف بين معدل الذاتي والإنتاجية الذي يحدث النمو على المدى الطويل عند تسارع معدوم الكتلة النقدية. وبالعكس في النموذج الاعتيادي للنمو الاقتصادي، لا يكون هناك نمو ملاحظ على المدى الطويل عندما يكون معدل الفائدة الحقيقي يساوي معدل الخصم الذاتي، هذا النموذج يقدم إمكانية التصرف بواسطة تخفيض تسارع الكتلة النقدية.

<sup>25</sup> بناني فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية -"، مرجع سبق ذكره، ص ص 164-172.

حيث ان معدل نمو الاقتصاد تسارع المكونات الخارجية للكتلة النقدية يكون ارتباطهما سبلي إذا كان النقود والاستهلاك متكاملان في المنفعة، وموجب إذا كان غير ذلك.

كل زيادة في تسارع عرض النقود الخارجي تحدث أثر السعر المتعلق بالنقود على الاستهلاك (زيادة في معدل نمو معدل الفائدة الاسمي) الذي يوجه الاعوان لتخفيض معدل نمو الطلب على الأرصدة الحقيقية، ويرفع او يخفض استهلاكهم في الاقتصاد. تحديد معدل النمو على المدى الطويل يظهر عدم فعالية سياسة تسريع الكتلة النقدية.

ومراعاة للسياسة النقدية التدريجية في تعريف Pool (1988)، تباطؤ تدريجي ومحدد سلفاً لمعدل نمو الكتلة النقدية يساهم بشكل ملائم في النمو على المدى الطويل.

إذا كانت النقود والاستهلاك متكاملان في المنفعة، فان النمو على المدى الطويل يكون دائماً أكبر عندما تطبق السلطات النقدية سياسة تباطؤ للكتلة النقدية، والواقع أن إصدار نقدي بمعدل ثابت يسمح بالوصول الى معدل فائدة اسمي ثابت، ولا يلغي التكلفة البديلة للنقود على المدى الطويل.

وكخلاصة نظرية نمو الداخلي تثبت فيه السلطات النقدية تسارع القاعدة النقدية يكون مكون بصيغة تفسر التباينات بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي كعلاقة هيكلية. عندما يكون الاستهلاك والأرصدة متكاملة، فان تسارع النقود يحدث انخفاض في النمو. فالنظرية تعطي رسالة نقدية مفادها ان سياسة تباطؤ بمعدل ثابت لنمو الكتلة النقدية يسمح بإعطاء نمو انتاج أكبر تحت قاعدة اصدار نقدي بمعدل ثابت.

### 3.4.1- نظرية jean – pierre laffargue<sup>26</sup>

هذه النظرية تبين أثر النقود على النمو الاقتصادي بالتركيز على العلاقة بين النمو المتوازن والإصدار النقدي الثابت. حيث انه في حالة حدوث صدمة مثيرة للاضطراب يقوم البنك المركزي بسياسة نقدية بإبعادها بسرعة في حالة النمو المتوازن والتحكم فيه، وإذا لم تعدل السياسة النقدية سيحدث التنحي لهذا النمو المتوازن. على ما قاله Fridman ان الإصدار النقدي بمعدل ثابت لا يضمن استقرار النمو الاقتصادي. وبوضوح لا يوجد استقرار واسع، أي إذا ارادت الحكومة الوصول الى حالة النمو المتوازن لا تستطيع استعمال سياسة نقدية بسيطة لعدم وجود اصدار أمثل.

في حالة زيادة مفاجئة لكن ضعيفة في معدل التضخم ابتداء من النمو المتوازن (صدمة اضطراب) لدينا الظواهر التالية:

<sup>26</sup> بناني فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية -"، مرجع سبق ذكره، ص ص 172- 183.

- في حالة زيادة مفاجئة بسبب انخفاض الدخل، وبسبب انخفاض الميل للادخار؛
- إذا انخفض الادخار بسرعة أكبر من الطلب على النقود يحدث انخفاض في الاستثمار، وإذا انخفض الادخار بسرعة أقل من الطلب على النقود يحدث ارتفاع في الاستثمار.
- الأثر على الاستثمار مرتبط أداً بمقدار انخفاض ميل الأشخاص للادخار والذي يعوض بالمردودية المتزايدة لراس المال مقارنة بالنقود؛
- في حالة نمو الاستثمار هذا يؤدي الى نمو الطلب على النقود؛
- في حالة انخفاض الاستثمار، يؤدي هذا الى انخفاض الطلب على النقود.

كخلاصة تصل النظرية الى ان النقود تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال مختلف المتغيرات التي تتحكم فيه كالادخار والاستثمار، وذلك من خلال مستوى معدلات التضخم، حيث ان ارتفاع معدل التضخم يؤدي الى انخفاض قيمة الادخار، وهذا ما يدفع بالعائلات الى تخفيض ادخاراتهم مما يخفض مستوى الاستثمار وبالتالي انخفاض الناتج الداخلي الخام، والذي يؤدي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

وفي الأخير نقول ان كل الدراسات تقريبا اثبتت ان هناك تأثير للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي بمختلف متغيراتها، وان الدراسات التي تخصصت في دراسة تأثير التضخم وجدت علاقة سلبية بينه وبين النمو الاقتصادي.

## الفصل الثاني

### اتجاهات وأدوات السياسة النقدية

ان استراتيجية أي سياسة نقدية هي القيام بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها في الأهداف الاقتصادية، وكذلك لمعرفة اتجاه السياسة النقدية سواء نحو التوسع أو الانكماش، وذلك حسب الهدف الرئيسي للدولة، وهذا عبر قنوات ابلاغ.

#### 1.2- اتجاهات واهداف السياسة النقدية

اتجاهات السياسة النقدية سواء كانت انكماشية او توسعية فهذا مرتبط بأهداف السياسة الاقتصادية عامة والسياسة النقدية خاصة.

##### 1.1.2- اتجاهات السياسة النقدية

ان اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش او التوسع مرهون بنوع المشكل والازمة القائمة والظرف الاقتصادي وبمحاولة معالجتها وهذه الاتجاهات تتمثل في:<sup>27</sup>

**أولاً: السياسات النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشية):** يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية أي تقييد الانفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار وبالتالي محاربة التضخم.

**ثانياً: السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي):** يلجأ البنك المركزي الى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي الى زيادة الإنتاج والتقليص من البطالة.

**ثالثاً: الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية:** هناك اتجاه اخر للسياسة النقدية خاص بالدول النامية، فهذه الدول تعتمد اما على الزراعة الموسمية او على محصول واحد وتصدير المواد الأولية الى الخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقاوم من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، وهذا لحصر اثار التضخم.

<sup>27</sup> ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)"، مرجع سبق ذكره، ص04.

## 2.1.2- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

الهدف الوسيط للسياسة النقدية للسلطة النقدية ان تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة ادواتها الخاصة، يمكن تلخيص الأهداف الوسيطة في النقاط التالية:<sup>28</sup>

**اولا: مجتمعات الاحتياطات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية.

**ثانيا: ظروف سوق النقد:** يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة وصعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة او البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع او انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى وسعر الفائدة الأرصدية البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدية المقترضة لمدة قصيرة وذلك لمدة يوم او يومين بين البنوك.

**ثالثا: أسعار الفائدة:** تعرف الفائدة على انها السعر النقدي لاستخدام راس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) حقيقية والقابلة للإقراض.

**رابعا: سعر الصرف:** يعبر سعر صرف النقد مؤشرا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، حيث رفع سعر الصرف يؤدي الى تخفيض الأسعار عند الاستيراد، ويرفع من القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

**خامسا: العرض النقدي:** يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط ان تكون هناك قدرة تحديده احصائيا، أي ان يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية.

## 3.1.2- الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية دوما الى بلوغ الأهداف العامة او النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة للدولة. وذلك نظرا لاعتبار تلك الأولى تمثل أداة او وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان. وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتى الا من خلال المرور بأهداف وسطية تعتبر ادلة وصل لتحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة الى أخرى لعدة اعتبارات. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد

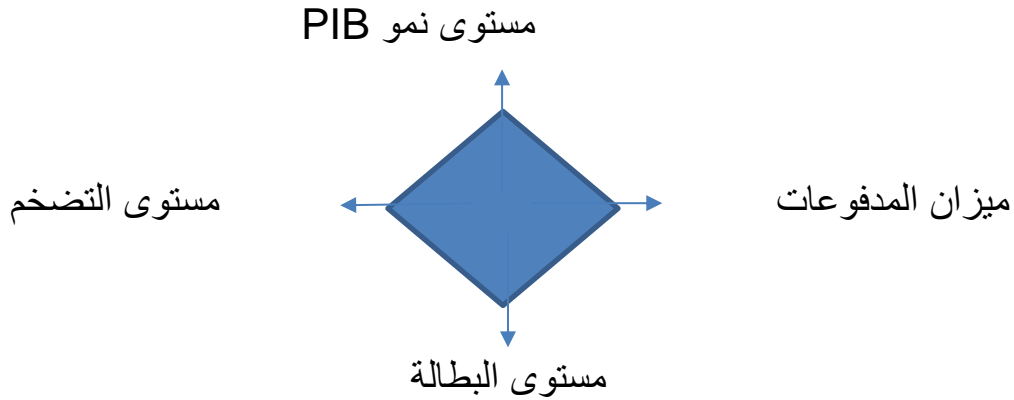
<sup>28</sup> زينب زواري فرحات، "دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية (دراسة حالة: بنك الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014)", مرجع سبق ذكره ص13.

التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتسعى السياسة النقدية الى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي.<sup>29</sup>

الشرط الأول فهو يتحقق نتيجة استقرار المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم)، وتحقيق التشغيل الكامل (مكافحة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي. اما الشرط الثاني فيتمثل تحققه في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية ومحاولة تحقيق استقرار في الميزان التجاري، المال، والرأسمالي.

وهذه الأهداف تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الإنجليزي " نيكولا كالدور "

### الشكل 08: المربع السحري لكالدور



المصدر: عبد القادر لحول، أثر النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعيدة، ص 03.

بعد التطرق الى اهداف المربع السحري والتي تمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية، ونجد دائما إشكالية التعارض بين أهدافها.

فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي احدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي الى رفع الأسعار، كذلك العلاقة بين تحقيق العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى. وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، الا ان ذلك سيؤدي الى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية. وهكذا يمكن ان يؤدي التوظيف

<sup>29</sup> عبد القادر لحول، أثر النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعيدة، ص 10.

الكامل الى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

اما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد ان النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستوى الأسعار، في حين يرى البعض ان التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة النمو والتنمية، ويرى البعض الاخر ان ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو الا انه يكون ملازما له.

## 1.2- أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول الأول على رسم وتنفيذ السياسة النقدية ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال حجم ونوع الائتمان المصرفي، مجموعة من الأدوات من اجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما.

تتلخص الية عمل السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير او السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح.

### 1.2.2- الأدوات الكمية للسياسة النقدية

هي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان من اجل احداث تغيير في كمية النقود المتداولة، ويتحدد الغرض الأساسي من استخدام الأدوات غير المباشرة التأثير على كمية الائتمان المصرفي، أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض فمن خلالها تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي بطريقة توسعية او انكماشية.

وهناك ثلاث أدوات للتأثير على العرض النقدي وهي:<sup>30</sup>

- التغييرات في سعر اعادة الخصم: الذي يؤثر على كمية القروض المخصصة.
- عمليات السوق المفتوحة التي تؤثر على القاعدة النقدية.
- التغيير في متطلبات الاحتياطي: التي تؤثر على المضاعف النقدي.

<sup>30</sup> ولد محمد عيسى محمد محمود، "السياسة النقدية والمالية"، مقياس السياسات الاقتصادية، سنة الثالثة إدارة وتسيير مؤسسة، 2015، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، ص 03.

## أولاً- سياسة معدل إعادة الخصم

سنعالج في هذا الفرع سياسة معدل إعادة الخصم من خلال نقطتين، وهي ماهية معدل إعادة الخصم وكيفية تأثير هذه السياسة.

### 1- ماهية سياسة معدل إعادة الخصم

يعرف سعر إعادة الخصم على انه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والاذونات الحكومية للبنوك التجارية. وهو أيضا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها. ويعرف أيضا على انه الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الافراد والمؤسسات. ويعرف سعر إعادة الخصم بانه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض او طلب إعادة خصم ما لديهم من أوراق تجارية والتي سبق وخصمتها للغير.<sup>31</sup>

تعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان، وكان بنك إنجلترا من اول من طور معدل الخصم كوسيلة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله المقرض الأخير، وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة الامريكية سنة 1913.

تحتوي بشكل عام الأوراق المالية القابلة للخصم على ما يلي:<sup>32</sup>

- السندات التجارية التي يكون اجل استحقاقها لمدة معينة مثلا (60 يوم) وقد يشترط ان تكون متمتعة بثلاث ضمانات (وجود توقيعات صاحب، مسحوب عليه ومستفيد) كالكمبيالات.
- سندات الخزينة التي قد يشترط ان تكون ذات اجل محدد.
- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة اجل.
- سندات ممثلة لقروض متوسط اجل.
- سندات محرقة للسلف على الخارج ذات اجل متوسط او طويل.

<sup>31</sup>سليمان مجدي، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص107.  
<sup>32</sup>خالد عيجوبي، "فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة"، ورقة بحثية في الملتقى العلمي الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

تحديد سعر الخصم يكون بإدارة البنك المركزي وبفضل هذا السعر يستطيع البنك المركزي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، حيث انه عندما يريد البنك المركزي ان يؤثر على الائتمان (حجم القروض التي يقدمها للبنوك) فانه بتغيير سعر إعادة الخصم، حيث ان زيادة سعر إعادة الخصم يمكن ان تؤدي الى انخفاض حجم الائتمان، وبالعكس أي ان تخفيض سعر إعادة الخصم يمكن ان تؤدي الى زيادة حجم الائتمان.

واستنادا الى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين.

فإذا قام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية، بهدف تدعيم نشاطه فانه سيقوم برفع سعر الخصم وهو ما يوضح ارادته في تقلص الكتلة النقدية وضبط سياسة القروض. اما إذا أراد البنك المركزي ان تزداد كمية النقود المعروضة فانه يقوم بخفض سعر إعادة الخصم وبالتالي فان البنوك التجارية تستبدل ما لديه من كمبيالات بنقود تعيد اقراضها فتؤدي الى خلق نقود جديدة.

تستند سياسة إعادة الخصم على دعامتين أساسيتين:

سقف إعادة الخصم وسعر إعادة الخصم فالأول كمي والثاني أثره سعري، اما الأثر الكمي فيكون عندما يلجأ البنك المركزي بوضع سقف للإقراض وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان، اما الأثر السعري فيلعب سعر إعادة الخصم دور السعر الرئيسي او المركزي للاقتراض حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية، حيث يعد القاعدة التي تأخذ بها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الإقراض وتضيف اليه مختلف العمولات وعلاوة الخطر.<sup>33</sup>

## 2- تأثير معدل إعادة الخصم

يرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض والظروف الاقتصادية:<sup>34</sup>

ففي حالة وجود ركود او كساد اقتصادي او وجود مؤشرات على إمكانية حدوث ركود اقتصادي، فان البنك المركزي يقوم باتباع سياسة توسعية من اجل إنعاش الاقتصاد او منع حدوث الركود الاقتصادي، وذلك عن طريق تخفيض سعر الخصم، أي تخفيض تكلفة الائتمان مما يحفز البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي الامر الذي يؤدي الى زيادة الأموال المتاحة للبنوك من اجل اقراضها للأفراد، حيث ان انخفاض سعر الخصم سيؤدي الى انخفاض

<sup>33</sup> إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"، مرجع سبق ذكره، ص 10.  
<sup>34</sup> عبد القادر لحول، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2006"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعيدة، ص 51.

سعر الفائدة على القروض المقدمة الى الافراد في هذه الحالة يزيد عرض النقود مم يؤدي الى انتعاش الاقتصاد.

اما في حالة وجود تضخم فان البنك المركزي يلجا الى رفع سعر الخصم وبالتالي تزداد تكاليف القروض المخصصة لدى البنك المركزي الامر الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للأفراد وبالتالي يقل الطلب على النقود، وهذا ما يؤدي الى تقليل القدرة الشرائية الامر الذي يساعد على محاربة التضخم (أي اتباع سياسة انكماشية).

أي ان اذا أراد البنك المركزي او السلطات النقدية التوسع او تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ الى خفض او رفع معدل الخصم، و من ثم فان هذه السياسة تؤدي الى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك، فعندما يرفع البنك المركزي هذا السعر فانه يهدف الى تقييد حجم الائتمان اما عندما يلجا الى التخفيض من هذا السعر فانه يرغب زيادة حجم الائتمان، وهذه النتيجة تتحدد وفقا للتأثيرات التي يحدثها التغير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع من جهة، وعلى أسعار الفائدة في الاقتصاد القومي و منع نجد ان هناك علاقة عكسية بين سعر إعادة الخصم و الائتمان.

يرى بعض الاقتصاديون ان هناك عيبين لسياسة إعادة الخصم وهما:35

- محدودية الفاعلية في التأثير على الأهداف الوسيطة والنهائية.

- سياسة سعر إعادة الخصم تضعف من فاعلية سياسة السوق المفتوح.

## ثانيا- سياسة السوق المفتوحة

سنعالج سياسة السوق المفتوحة في هذا الفرع من خلال 3 نقاط وهي ماهية سياسة السوق المفتوحة او عمليات السوق المفتوحة وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة.

### 1- تعريف سياسة السوق المفتوحة

تعتبر هذه الأداة من اهم أدوات السياسة النقدية لا سيما في الدول المتقدمة واول من استخدمها هو بنك إنجلترا سنة 1931، ثم عقبها فرنسا سنة 1938<sup>36</sup>. يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي مشتريا او بائعا في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية<sup>37</sup>،

<sup>35</sup> العنود عبد العزيز بن حمدان ونورا أبو شريع، "سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني ومضاعف عرض النقود"، تخصص اقتصاديات نقود وبنوك، ص06.

<sup>36</sup> قنري عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص90.

<sup>37</sup> ولد محمد عيسى محمد محمود، "السياسة النقدية والمالية"، مرجع سبق ذكره، ص 05.

حيث يقوم البنك المركزي بعرض او شراء سندات حكومية في السوق المالي مما يساهم في خفض او زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد. ويقصد بها كذلك تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من اجل تخفيض او زيادة حجم الكتلة النقدية.

إذا كان البنك المركزي هدفه زيادة كمية النقود في السوق، فإنه يعتمد الى الشراء لكي يضح كمية من النقود في السوق، وإذا كان يهدف الى العكس فإنه يعتمد الى عمليات البيع، حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود، وكذلك من خلال اتباع أساليب مشجعة، ولكن هذا يقتضي توفر سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية. اما الأهداف المنتظر تحقيقها من جراء استخدام هذه الأداة فتتحدد في:38

- التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك بالزيادة او بالنقص مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتمشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة.
- محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال، بحيث يتم تحركهما بطريقة متناسقة، سواء بالارتفاع او الانخفاض، للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة.
- محاولة التغلب على اية تقلبات موسمية او عرضية قصيرة الاجل في حجم المعروض النقدي والناجمة عن عوامل السوق.

### الجدول 01: يمثل الفرق بين سياسة إعادة الخضم وسياسة السوق المفتوحة

سياسة إعادة الخضم	سياسة السوق المفتوحة
يحاول البنك التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي التأثير في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد او توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية.	يحاول البنك المركزي التأثير في السيولة النقدية في هيكل هذه السوق، بهدف التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.
يتم التعامل داخل البنك المركزي.	يتم التعامل خارج البنك المركزي أي في السوق.

المصدر: من اعداد الباحث

38 حسين فهمي كامل، "أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص ص 15، 16.

## 2- تأثير سياسة السوق المفتوحة

تعتبر سياسة السوق المفتوحة الأداة المفضلة لدى البلدان الصناعية التي بها أسواق متطورة للغاية والتي تعمل على نطاق واسع، وبالتالي تنشيط عمليات طرح وشراء الأوراق المالية، وثمة الحالة الاقتصادية للدولة.

يكون تطبيق سياسة السوق المفتوحة حسب الظرف الاقتصادي للدولة، سواء ركود او تضخم حيث:39

في حالة الركود والكساد يسعى البنك المركزي الى زيادة عرض النقود في الاقتصاد بهدف دعم القوة الشرائية، وبالتالي مستوى الطلب الكلي، وهنا يقوم بسياسة نقدية توسعية من خلال شراء السندات الحكومية والأوراق المالية مما يعني حقن الاقتصاد بكميات نقدية تساعد في زيادة النمو الاقتصادي من خلال إمكانية البنوك في منح القروض. وفي هذه الحالة يتدخل البنك المركزي بصفته مشتريا للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه ان يزيد من السيولة المصرفية لدى البنوك وبالتالي زيادة قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

اما في حالة الاقتصاد يعاني من التضخم، فان البنك المركزي يسعى الى تقليل حجم النقود المتداولة، وبالتالي يقلل من كمية النقود المتداولة، ومن ثم تنخفض كمية النقود نتيجة للحد من إمكانية البنوك في خلق النقود، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض مستويات الأسعار. وفي هذه الحالة يتدخل البنك المركزي بصفته بائعا للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه ان يمتص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبديل للنقود فينقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

تتوقف فعالية سياسة السوق المفتوحة على ما يلي:

- وجود أسواق مالية متطورة.
- توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي لطرحها في السوق.
- عدم عرقلة البنوك التجارية لهدف البنك المركزي من هذي السياسة وذلك بإقدامها على خصم اوراقها على خصم اوراقها التجارية لدى البنك المركزي.

<sup>39</sup> ولد محمد عيسى محمد محمود، "السياسة النقدية والمالية"، مرجع سبق ذكره، ص 06.

## ثالثاً- سياسة معدل الاحتياطي الاجباري

سنتناول في هذا الفرع سياسة معدل الاحتياطي الاجباري من خلال معالجتها في ثلاث نقاط وهي تعريفها وكيفية التأثير.

### 1- تعريف سياسة معدل الاحتياطي الاجباري

لقد كان الغرض في بداية الامر من تقدير هذه النسبة ضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، وكانت الولايات المتحدة الامريكية اول من استعمل هذه التقنية سنة 1912 لتأمين طلبات السحب من قبل المودعين، ثم أصبحت فيما بعد وسيلة لمراقبة وتعديل سيولة البنوك.

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، وهي النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية والتي تقتطع ويحتفظ بها لدى البنك المركزي، حيث تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي.

تتمثل سياسة الاحتياطي الاجباري (الالزامي)، بما يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية من الاحتفاظ بجزء او نسبة معينة من الأصول النقدية والودائع في شكل رصيد لدى البنك المركزي.<sup>40</sup>

بصفة عامة نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية ان تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع.

يعمد البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها. وبالعكس يعمد إلى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع وبالتالي زيادة عرض النقود.

### 2- تأثير سياسة معدل الاحتياطي الاجباري

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من انجح الأدوات السياسة النقدية في البلدان النامية نظرا لضيق حجم السوق المالي، مما يجعل تأثير معدل إعادة الخصم او عمليات السوق المفتوحة اقل أثر من تأثير نسبة الاحتياطي القانوني.

<sup>40</sup> سليمان ناصر، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات الدولية الحديثة"، الطبعة الأولى، مكتبة الريام الجزائر، 2006، ص120.

يستخدم البنك المركزي تقنية الاحتياطات الاجبارية في حالتين: 41

- يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي، وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على خلق النقود الائتمانية، وبالتالي التمكن من الزيادة في قروضها الى المشروعات وتنتعش حركة النشاط الاقتصادي.
- اما في حالة التضخم فيتبع البنك المركزي سياسة انكماشية، حيث يعمد الى رفع نسبة الاحتياطي القانوني الامر الذي يؤدي الى تجميد جزء كبير من احتياطات البنك التجاري مما يؤدي الى تقليل من قدرته على خلق النقود الائتمانية، وبالتالي حدوث انكماش في الاقتصاد.

## 2.2.2- الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية

ستخدم البنك المركزي بالإضافة الى الأدوات الكمية السابقة وسائل أخرى للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، وهي مستعملة بكثرة نظرا للاعتقاد بأن التدخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف الموجودة، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالا نجد: 42

**اولا: سياسة تأطير القروض:** تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز. ففي ظل الموجات التضخمية تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيرية اجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن ان تمنحها البنوك للزبائن او تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض.

**ثانيا: السياسة الانتقائية للقروض:** وتستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة الشمولية في مراقبة منح الائتمان، وهنا يتبع البنك المركزي سياسة انتقائية تجهل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض اليها، بحيث قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض الى هذه القطاعات.

**ثالثا: وضع حد أدنى لسعر الفائدة:** قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء، فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، ولذا

41 ولد محمد عيسى محمد محمود، "السياسة النقدية والمالية"، مرجع سبق ذكره، ص 07.

42 إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مرجع سبق ذكره، ص ص 57 -

فان البنك المركزي قد يضع حدا اعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب البنوك التجارية ان تتجاوزها، وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية.

### 3.2.2- الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية وذلك في حالة رغبة البنك المركزي في زيادة فعالية اهداف السياسة النقدية، وهذه الوسائل تهدف هي الأخرى الى تحقيق اهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي ويمكن ان نذكر من بينها ما يلي:<sup>43</sup>

**أولاً: الإقناع الأدبي:** الإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات و تعليمات و نصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان و توجيهه<sup>44</sup>، حيث تقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك و ذلك بعدم التوسع في تقديم القروض و خاصة القروض التي توجه للمضاربة، اذا لاحظ البنك المركزي ان ثمة خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، حيث يأخذ هذا الإقناع او التوجيه اشكالا مختلفة منها ارسال مذكرات الى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة او عدم الإقراض لمشروعات معينة، و اما تأخذ شكل تحذير لعدم قبول اعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية، او عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة، حيث يتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية و البنك المركزي.

**ثانياً: اصدار التوجيهات والتعليمات:** يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات توجه مباشرة للسياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح وكيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي ان يضمن تدفق كمية البنوك الى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة.

**ثالثاً: الاعلام:** ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال اظهارة لمختلف الاستراتيجيات التي يريد اتباعها ... والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الاعلام بوضع كل الحقائق الأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني ... وتفسير الأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لنوجع حجم الائتمان، ويعمل هذا الاعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات.

<sup>43</sup> إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مرجع سبق ذكره، ص ص 60،

61.

<sup>44</sup> ضياء مجيد الموسري، "الإصلاح النقدي"، دار الفكر، الطبعة الأولى، الجزائر، 1993، ص39.

## 3.2- قنوات ابلاغ السياسة النقدية

قناة السياسة النقدية هي الاليات التي من خلالها يحدث قرار معين للسياسة النقدية أثر على سلوكيات الاعوان الاقتصاديين، ومنه على هدف النمو واستقرار الأسعار ويمكن ان نقسمها الى أربعة وهي كالتالي:45

### 1.3.2- قناة سعر الفائدة

حسب النموذج الكينزي IS-LM تعتبر قناة لانقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

عند القيام بسياسة نقدية توسعية ( $M \uparrow$ ) ستؤدي الى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية ( $i \downarrow$ )، ومن ثم فيؤدي ذلك الى انخفاض تكلفة راس المال (تكلفة الاقتراض)، وهو يؤدي الى زيادة الاستثمار وبدوره يؤدي الى زيادة الطلب الكلي وحجم الإنتاج، اما في الحالة العكسية أي عند القيام بسياسة نقدية انكماشية ( $M \downarrow$ ) سيؤدي الى رفع سعر الفائدة الحقيقي ( $i \uparrow$ ) وهذا ما يرفع من تكلفة راس المال وهذا له تأثيره على نفقات الاستثمار التي تنخفض ومن ثم أثره على خفض الإنتاج أي بمعنى:

$$M \downarrow \leftrightarrow i \uparrow \leftrightarrow I \downarrow \leftrightarrow Y \downarrow$$

### 2.3.2- قناة سعر الصرف

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار سعر صرف عملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية الى كون تأثير سعر الصرف يصل الى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق راس المال.

وتعمل قناة أسعار الصرف الى جانب أسعار الفائدة لان انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية ولذلك أثر على انخفاض قيمة الودائع الوطنية مقارنة بنظيرها الأجنبية، وهذا ما يؤدي الى انخفاض او تدهور في قيمة العملة الوطنية ( $E \downarrow$ ) فتتخفض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي الى زيادة في صافي الميزان التجاري ( $NX \uparrow$ ) ومنه زيادة الإنتاج

45 إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مرجع سبق ذكره، ص ص 61 -

الكلي (Y↑) و هذا مع مراعاة شروط تخفيض العملة، و كذلك يجب ان لا يكون الانخفاض في أسعار الفائدة مضرا بقيمة العملة الوطنية، و يمكن ابراز هذه القناة كمايلي:

$$M \uparrow \leftrightarrow i \downarrow \leftrightarrow E \downarrow \leftrightarrow NX \uparrow \leftrightarrow Y \uparrow$$

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية تكون القناة كالتالي:

$$M \downarrow \leftrightarrow i \uparrow \leftrightarrow E \uparrow \leftrightarrow NX \downarrow \leftrightarrow Y \downarrow$$

### 3.3.2- قناة سعر السندات

تعتبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، وهذا التأثير ينتقل عبر قناتين رئيسيتين وهما: قناة توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.<sup>46</sup>

أولاً: **نظرية المعامل q لتوبين:** وهي نظرية حركية في الاستثمار مبنية على ان الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل الى تكلفة استبدال راس المال، وهي النسبة التي تسمى نسبة او معامل  $q = \frac{M}{R}$ ، (M = القيمة السوقية للأصل، R = تكلفة استبدال راس المال).

يمكننا توضيح تأثير السياسة النقدية على أسعار السندات من خلال زيادة في كمية النقود التي تعني ان الاعوان الاقتصاديين يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب مما يستوجب خفضها عن طريق الانفاق في السوق المالية، الامر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها، حيث نربط هذا الأثر مع أثر ارتفاع أسعار السندات (p<sub>o</sub>↑)، فيؤدي الى ارتفاع المعامل (q↑) فيرتفع حجم الاستثمار (I↑)، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي (Y↑). اما في الحالة العكسية فان انخفاض عرض النقود يقلل من الانفاق لان السيولة قليلة، وهو ما يؤدي الى سعي المتعاملين الى بيع الأوراق المالية (السندات) للحصول على السيولة ولذلك أثر على انخفاض قيمة المعامل q فيقل الاستثمار والذي يؤدي الى انخفاض الناتج الوطني.

**ثانياً: أثر الثروة على الاستهلاك:** مضمون هذا الأثر هو ان نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من راس المال البشري وراس المال المادي والثروات المالية، حيث تعتبر الأسهم العادية في الكثير من البلدان المكون الرئيسي من حجم الثروة المالية للأفراد، فعندما ترتفع قيمة أسعار هذه الأسهم فان قيمة الثروة المالية ترتفع

<sup>46</sup> عبد المجيد قدي، "المدخل السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سبق ذكره، ص77.

وعليه فان الموارد الاجمالية للمستهلكين ترتفع طيلة حياتهم وفي نفس الوقت يرتفع الاستهلاك.

في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأسهم ( $P_a \uparrow$ ) ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد، والتي بدورها تؤدي الى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجابيا على نمو الناتج الوطني. ويحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية فان عرض النقود ينخفض وبالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور وهو ما يؤدي الى نقص الاستهلاك وهذا سيؤثر سلبا على نمو الناتج الوطني.

### 4.3.2- قناة الائتمان

تعتبر هذه القناة الية حديثة لنقل السياسة النقدية والتي تنقل أثر السياسة النقدية عبر القانتين هما: قناة الإقراض البنكي وقناة ميزانيات منشآت الاعمال<sup>47</sup>.

**أولاً: قناة الإقراض البنكي:** تعتمد هذه القناة على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز المصرفي والمالي، تعمل هذه القناة كما يلي:

عند اتباع سياسة نقدية توسعية فان كمية النقود تزداد ( $M \uparrow$ ) وتؤدي الى زيادة احتياطات وودائع البنوك مما يزيد من حجم القروض البنكية، وهذا يؤدي الى زيادة في نفقات الاستثمار وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة التالية توضح ذلك:

$$M \uparrow \rightarrow \text{Dépôt et pret bancaire} \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

اما عند اتباع سياسة نقدية انكماشية تكون العلاقة كالتالي:

$$M \downarrow \rightarrow \text{Dépôt et pret bancaire} \downarrow \rightarrow I \downarrow \rightarrow Y \downarrow$$

**ثانياً: قناة ميزانيات منشآت الاعمال:** تشير هذه القناة الى ان ضعف الوضعية الصافية الذي تتسم به أي مؤسسة كلما كان مشكل الانتقاء العكسي الذي يعني قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة مع مخاطر كبيرة في لاقتراض وذلك بسبب سوء انتقاء المقرضين عند اتباع سياسة نقدية انكماشية والخطر المعنوي كبير عندما تريد الاقتراض، وعليه عندما تتراجع الوضعية الصافية للمؤسسة فإنها تقدم ضمانات قليلة للمقرضين، فالانخفاض في عرض النقود يؤدي الى انخفاض صافي المؤسسات و ضمانات، إضافة الى ان ارتفاع سعر الفائدة يعمل

<sup>47</sup> إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مرجع سبق ذكره، ص ص 65 – 67.

على تخفيض التدفق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر اقراضها و هو ما لا يحفز البنوك على اقراضها، و هذا له اثر على الاستثمار و منع على الناتج الوطني. اما في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية تكون المعادلة على الشكل التالي:

$$M \uparrow \rightarrow Pa \uparrow \rightarrow \text{Richesse net} \uparrow \rightarrow \text{Risque moral} \downarrow \rightarrow \text{Prêt} \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

وكخلاصة نستنتج ان السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية، وهي أحد اشكال سياسات الاستقرار المنتهجة من طرف الدولة من اجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية من اجل تحقيق الأهداف النهائية.

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل، وذلك بداية من القرن التاسع عشر والتي كانت فيها السياسة النقدية محايدة ولا تؤثر على النشاط الاقتصادي، وبعدها أصبحت فيها السياسة النقدية اقل فعالية مع إعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية وبعدها المرحلة التي تميزت باعتبارها أكثر فعالية مع تراجع أهمية السياسة المالية بالنسبة للنقديةون.

استقرار الأسعار، تحقيق معدل نمو عالي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتشغيل الكامل هي الأهداف النهائية التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها، وهذا بواسطة ادواتها الكمية والكيفية، وقنوات انتقال اثار السياسة النقدية.

## القسم الثاني

فعالية وسائل السياسة النقدية على استقرار الأسعار واستقرار النمو الاقتصادي  
في الجزائر

بعد دراسة الإطار النظري للسياسة النقدية وضبط المفاهيم، ستقوم بتحليل فعالية أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر على استقرار الأسعار واستقرار النمو الاقتصادي (الفصل 04)، هذه الدراسة تفرض علينا في البداية دراسة تحليلا وصفي للنظام المصرفي الجزائري وتطوره (الفصل 03).

## الفصل الثالث

### تطور النظام المصرفي الجزائري

مر الاقتصاد الجزائري بعدة تطورات نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها البلاد عقب الاستقلال وما شهدته من أزمات، الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تقوم بعدة إصلاحات بغية الوصول الى درجة معتبرة من الازدهار للبلاد.

ولقد مر النهج الإصلاحي للاقتصاد الجزائري بعدة مراحل ميزت كل مرحلة مجموعة من الإصلاحات، وكانت كل هذه الإصلاحات هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبناء الهياكل القاعدية للدولة التي كانت شبه معدومة عقب الاستقلال.

وفي نهاية الثمانينات وبعد الازمة التي شهدتها الجزائر سنة 1986، وتحديدا في سنة 1990، جاء قانون النقد والقرض الذي ساهم كثيرا في إرساء قواعد النظام الجزائري وسمح بالانفتاح الدولي، الأمر الذي شجع الاستثمار في الجزائر للبنوك الأجنبية.

### 1.3- النظام المصرفي الجزائري خلال فترة الاقتصاد الموجه

لمعرفة السياسة النقدية ودورها في الاقتصاد الجزائري، يلزم معرفة الهيئات والمؤسسات التي تكون محل عمل أدوات السياسة النقدية، ولهذا سنتطرق الى معرفة تطور الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال حتى ما بعد فترة الإصلاحات التي عرفها وكذلك سنسلط الضوء على قانون النقد والقرض 10 / 90، الذي كان الفقرة المهمة للنظام المصرفي.

ورثت الجزائر بعد الاستقلال عدة مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجانب، كما ان النظام المصرفي الجزائري يشبه النظام المصرفي الفرنسي الذي قام بوضعه، المتكون من البنك المركزي الجزائري الذي تأسس في 04 ابريل 1851 ومجلس القرض الجزائري بالإضافة الى بنوك تجارية كالقرض العقاري الجزائري والتونسي، القرض الصناعي التجاري التي انشأتها السلطات الفرنسية. هذه البنوك رفضت التعامل مع السلطات الجديدة وتمويل المشاريع وثم تم خلق مؤسسات مالية جديدة وتأميم بعض المؤسسات المالية الأخرى من اجل تحقيق التنمية للاقتصاد الجزائري الناشئ.

### 1.1.3-مرحلة ما بعد الاستقلال (1962 – 1967)

بعد الاستقلال مباشرة سعت الجزائر الى استرجاع سيادتها المالية والنقدية، وذلك بإنشاء الهياكل الضرورية للخروج بسرعة من تبعيتها لفرنسا خاصة تبعيتها للعملة (الفرنك الفرنسي). وكان ذلك من أجل انشاء وبناء نظام مالي ومصرفي وطني يتماشى مع اختيارات الدولة الجزائرية. حيث عرفت هذه المرحلة بإنشاء الخزينة العمومية والبنك المركزي وعملة وطنية وبنكين تجاريين.

#### أولاً: الخزينة العمومية:

لقد تم انشاء الخزينة العمومية الجزائرية بتاريخ 8 اوت 1962، وقد أعطيت لها صلاحيات واسعة فيما يخص منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وكذلك قروض التجهيز للقطاع الفلاحي. حيث الخزينة العمومية تولت في هذه المرحلة تمويل البرامج التنموية التي حددتها الدولة.

#### ثانياً: البنك المركزي الجزائري:

تأسس البنك المركزي الجزائري تحت رقم 62-144 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1963<sup>48</sup> وبدأ نشاطه في 1 يناير 1963، حيث حل محل بنك الجزائر الذي انشأته فرنسا عام 1851، ومنحت له الصلاحيات التي تمنح للبنوك المركزية لكونه بنك البنوك وبنك الحكومة وبنك الاصدار<sup>49</sup>، أسندت للبنك المركزي عدة مهام وذلك حسب قانونه الأساسي والتي تتمثل فيما يلي:<sup>50</sup>

- اصدار العملة الوطنية (ورقية ومعدنية) مع الاحتكار التام لها.
- تسيير احتياطات العملة الأجنبية والذهب بيعا وشراء واحتفاظا.
- إعادة خصم السندات العمومية.
- إدارة ومراقبة منح القروض للبنوك التجارية.
- إعطاء تسبيقات مالية للخزينة العمومية.

#### ثالثاً: تأسيس البنوك التجارية:

تم انشاء بنكين تجاريين على شكل صندوقين وطنيين حلا محل البنوك الأجنبية وهما:<sup>51</sup>

<sup>48</sup> حسب القانون رقم 62 – 144 الصادر بتاريخ 13 – 12 – 1962. المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

<sup>49</sup> اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مرجع سبق ذكره، ص 144.

<sup>50</sup> محفوظ لشعب، "الوجيز في القانون المصرفي الجزائري"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004، ص ص 30،31.

<sup>51</sup> اكن لونيس، نفس المرجع، ص 144.

● **الصندوق الجزائري للتنمية:** تأسس بموجب القانون رقم 63-165 المؤرخ في 7 ماي 1963 ليحل محل البنوك الفرنسية الكبرى التي توقفت عن النشاط بعد الاستقلال، تغير القانون الأساسي للصندوق سنة 1971 وتحول اسمه الى البنك الجزائري للتنمية. وتمثلت مهامه فيما يلي:

- تقديم القروض متوسطة وطويلة الاجل خاصة بعد تطبيق المخطط الثلاثي (1967 - 1969) والمخطط الرباعي الأول (1970-1974)
- تمويل الاستثمارات المنتجة في قطاعات عديدة.
- تسيير ميزانية التجهيز.

● **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** أنشئ بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 اوت 1964<sup>52</sup>، فهو مؤسسة مالية ذات نشاط ادخاري في بدايته قبل ان يصبح بنك عادي حيث كانت تتشكل موارده من مدخرات الافراد ومدخرات القطاع العمومي والخاص، من مهامه:

- جمع الادخار من المواطنين واستخدامه في التنمية الاجتماعية والترقية العقارية.
- منح القروض لتمويل البناء وتمويل السكنات الاجتماعية والترقية العقارية.
- يقوم بشراء سندات التجهيز الصادرة عن الخزينة في حالة وجود أموال زائدة.
- منح قروض للهيئات المحلية لإنجاز مرافق البنى التحتية.

بداية من 1971 أصبحت من مهامه المساهمة في تمويل مختلف برامج السكن الاجتماعي.

### 2.1.3- مرحلة التأميمات (1966-1969)

بعد رفض البنوك الأجنبية لتمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-1966، أصبحت الجزائر امام حل وحيد وهو قيام البنك المركزي والخزينة العمومية على التمويل المباشر خاصة لقطاعي الزراعة والصناعة وهذه الوضعية انشأت ازدواجية وتناقض في النظام المصرفي وهذا ما نتج عنه تأميم البنوك الأجنبية ابتداءً من 1966 حيث نتج عن هذا التأميم 3 بنوك تجارية جزائرية وهي:<sup>53</sup>

**اولا: البنك الوطني الجزائري:**

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية، حل محل البنوك الأجنبية المؤممة التالية:

<sup>52</sup> شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الرابعة، 2000، ص66.

<sup>53</sup> احمد هني، "العملة والنقود"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 140.

- القرض العقاري الجزائري التونسي.
- القرض الصناعي والتجاري.
- البنك الوطني التجاري والصناعي في افريقيا.
- بنك باريس والبلاد المنخفضة.
- صراف الخصم بمعسكر.

تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى، وتتمثل مهامه في: تمويل قطاعي الزراعة والصناعة وتمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج.

### ثانيا: القرض الشعبي الجزائري:

تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 67-336 المؤرخ في 14 ماي 1967 حل محل البنوك الأجنبية الشعبية، حيث أسندت له المهام التالية:

- تمويل القطاع العمومي وخاصة قطاع السياحة والاشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري.
- تمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم وترقية الصناعات التقليدية والمهن الحرة.

### ثالثا: بنك الجزائر الخارجي:

تأسيس بموجب المرسوم رقم 67-204 الصادر في 01 أكتوبر 1967، يعتبر آخر بنك يؤسس في مرحلة التأميم، حيث أسندت اليه المهام التالية:

- قبول الودائع والقيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية.
- تمويل وتدعيم الصادرات الجزائرية.
- تنمية العلاقات المالية مع المؤسسات المالية والخارجية.
- منح اعتمادات استيراد للمستوردين.

توسعت عمليات بنك الجزائر الخارجي منذ عام 1970 وذلك بإشرافه على حسابات شركة سوناطراك وشركة التعدين الكبرى والنقل البحري بمنحها مختلف القروض<sup>54</sup>.

<sup>54</sup> إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"، مرجع سبق ذكره، ص 145.

بعد تأميم البنوك الأجنبية ودمجها ضمن البنوك التجارية الجزائرية يكون قد ظهر نظام مصرفي ومتلي جزائري وبالتالي استقلت السلطة النقدية وأصبحت تتحكم في كل العمليات المتعلقة بالمبادلات الخارجية والصرف والاقتراض.

ظهر النظام المصرفي في الجزائر في ظروف صعبة والتي لا نستطيع ان نجزم ان هذا النظام قادر على الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية ولكن في ظل غياب سياسة مدروسة في هذا المجال فإن كل هذه الإجراءات التي اتخذتها الدولة كان لها أثر إيجابي في حل المشاكل<sup>55</sup> والملاحظة خلال هذه الفترة قد تقلص دور بنك الجزائر في الغرض النقدي فهو امر لم يكن له وجود في الواقع وما جسد ذلك أكثر قانون المالية لسنة 1966 الذي الزمه بتقديم قروض وتسبيقات للخرينة بدون حدود ولو بغير مقابل.<sup>56</sup>

### 3.1.3- إصلاحات السبعينات والثمانينات

تعتبر فترة السبعينات والثمانينات فترة حساسة في تكوين النظام المصرفي والمالي الجزائري، وذلك نظرا للإصلاحات التي قامت بها الدولة في هاتين الفترتين.

#### أولاً: إصلاحات السبعينات

ان المبدأ الذي يقوم عليه الإصلاح المالي لسنة 1971 هو مركزة النظام المالي الاقتصاد في يد الخزينة العمومية، ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية اختارت الجزائر نموذج معتمد على الصناعات المصنعة واختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج (المخطط الرباعي)، وحتى يتكيف النظام المصرفي في هذه التطورات في الاقتصاد الوطني تم اصدار قوانين ولوائح مالية سنة 1971، بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة العمومية في تمويلها للاستثمارات.<sup>57</sup>

تميز هذا الإصلاح بنظرته الجديدة لقضية تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني، وبذلك أصبح القطاع المالي يتميز بثلاث ميزات أساسية وهي:<sup>58</sup>

- مركزية نظام التمويل.
- الاستغناء عن فكرة تخصص كل بنك تجاري في تمويل اقتصاد معين.
- إعطاء دورا أكبر للخرينة العمومية بتمركز نظام التمويل في يدها بالاعتماد على القروض طويلة الاجل والقروض البنكية متوسطة الاجل القابلة لإعادة الخصم وكذلك

<sup>55</sup> نصيرة ليجيري، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات البنكية"، المؤسسة وقضايا التنمية، ص 202

<sup>56</sup> إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"، مرجع سبق ذكره، ص 146.

<sup>57</sup> محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، مرجع سابق، ص 133.

<sup>58</sup> إكن لونيس، نفس المرجع، ص 146.

التمويل بواسطة المساعدات او القروض الخارجية الناجمة عن عقود مع الخزينة او البنوك التجارية او المؤسسات العمومية.

واهم ما ميز هذه الفترة العناصر التالية:59

- إزام المؤسسات العمومية والشركات الوطنية بتركيز كل حساباتها البنكية على مستوى بنك واحد.
- عدم إعطاء أهمية كبيرة لمعدل الفائدة حيث كان منخفضا سواء بالنسبة للقروض او الودائع.
- التمييز بين دور وزارة المالية وامانة الدولة للتخطيط التي أصبحت فيما بعد وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية فالأولى وظيفتها دراسة طبيعة القروض وتقديم الاقتراحات المتعلقة برفع مصادر الادخار ومحاولة التحكم في الكتلة النقدية اما الثانية فهي مختصة باختيار المشاريع الاستثمارية والموافقة على تكاليفها.
- تدخل الخزينة العمومية لتمويل الاستثمار العمومي الطويل المدى في إطار ميزانية الدولة عبر بنك التنمية الجزائري وذلك نظرا للاستثمارات الضخمة التي عرفت هذه المرحلة (المخططات الرباعية) وكذلك امام عجز البنوك على ذلك.
- اقتصار نشاط البنوك على تمويل المتوسط والقصير الاجل، بينما كان البنك المركزي مجبرا على إعادة تمويل البنوك التجارية من خلال إعادة الخصم للقروض المتوسطة الأجل.
- انعدام الاستقلالية في منح القروض من طرف البنوك التجارية.

تماشيا مع إصلاحات عام 1971 أسست الدولة الجزائرية هئتين مختصتان بتسيير البنوك والمراقبة وإدارة القروض، تعملان تحت وصية وزارة المالية:

**1- مجلس القرض:** أسندت له مهام من أهمها ابداء الآراء والملاحظات المتعلقة بالنقد والقرض في إطار المخططات التنموية وكذلك رفع تقارير دورية الى وزير المالية التي تتضمن حالة النقد والائتمان والاثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني واقتراح تدابير.

**2- اللجنة التقنية للمنشآت المصرفية:** كانت من مهامها رفع التقارير الى وزير المالية تتضمن كل الملاحظات والآراء والتوصيات ذات الطبيعة المصرفية، مع اقتراح طرق تنفيذ البرامج الاستثمارية بفعالية ... وطرق خلق الانسجام بين المؤسسات المالية والمصرفية ... وتوحيد طرق العمل المحاسبية والإدارية وفي كيفية جمع المعطيات او حتى في دراسة ومنح القروض.

59 نصيرة لجبيري، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات البنكية"، مرجع سبق ذكره، ص203.

هذه المرحلة أدت الى اهمال الطرق التقليدية لتعبئة الادخار الوطني واهماله وجعل الخزينة العمومية عنصرا رئيسيا لتمويل الاستثمارات وتحويل البنوك التجارية الى غرف تسجيل ومحاسبة للعمليات ما بين المؤسسات الاقتصادية والخزينة العمومية وهذا ما أدى الى اهمال الوسيط المالي للبنوك، وجعل البنوك التجارية هيئات غير بنكية وانما هيئات إدارية تابعة للخزينة، اما البنك المركزي فقد تحول الى هيئة لتنفيذ الخطة الاقتصادية أكثر مما هو هيئة لتسيير وإدارة العملة والقرض.<sup>60</sup>

### ثانيا: إصلاحات الثمانينات

ان الإصلاح الذي كان في سنة 1971، والذي جاء من اجل ان يضع حد للسلبيات التي كانت موجودة ولكن النتائج العملية بينت ان هذه الإصلاحات كانت ذات فعالية محدودة وذلك بسبب سيطرة الخزينة العمومية على صلاحيات الجهاز المصرفي بشكل واضح، وكذلك بسبب الصعوبات المالية التي كانت تعاني منها.

قامت الجزائر منذ منتصف الثمانينات بإصلاحات اقتصادية هيكلية تمثلت في إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية كبيرة من خلال تجزئتها سنة 1983، حيث أصبحت 400 مؤسسة ذات احجام متوسطة، والهدف من كل هذا هو ادخال نظام التسيير اللامركزي وإعادة صلاحيات ودور النظام المركزي وكذلك وظائفه البنكية، وكانت الإصلاحات كالتالي:

### 1- إصلاحات مرحلة إعادة الهيكلة (1982-1985)

في هذه المرحلة تم إعادة احياء دور البنوك التجارية باعتماد عدة إجراءات وذلك من اجل استرجاع البنوك لوظيفتها الأساسية وكذلك تخفيض الأعباء عن الخزينة العمومية التي تحملتها حسب الإصلاح المالي لعام 1971؛ ولهذا كان هناك المزيد من التخصص في مجال نشاط كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، حيث انبثق عنهما بنكين:<sup>61</sup>

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تأسس هذا البنك في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206،<sup>62</sup> حيث أوكلت المهام التالية:
  - جميع العمليات المصرفية التقليدية.
  - تمويل هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
  - تمويل هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية، وأنشطة الصناعات التقليدية والحرفية.

<sup>60</sup> نصيرة لجبيري، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات البنكية"، مرجع سبق ذكره، ص 203.

<sup>61</sup> إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"، مرجع سبق ذكره، ص 148.

<sup>62</sup> لطرش الطاهر، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص 190.

- **بنك التنمية المحلية:** تأسس في 30 ابريل 1985 يعتبر البنك ثاني بنك أنشأ عن عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي حيث أوكلت له المهام التالية:
    - جميع العمليات المصرفية التقليدية.
    - تمويل الاستثمارات الإنتاجية المبرمجة في خطط التنمية للهيئات المحلية<sup>63</sup>، كما يمارس بنك التنمية المحلية احتكار عمليات الاقراض بالرهن.
- ## 2- الإصلاح النقدي لعام 1986

أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها، وعليه أصبح اصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره او من حيث المهام المنوطة به<sup>64</sup>، بالإضافة الى ازمة 1886 انهيار مداخيل الجباية البترولية، أدت بالسلطات الى إعادة النظر في السياسة النقدية والمالية والتي تجسدت في ادخال اصلاح جذري على الوضعية البنكية من خلال القانون رقم 86-12 الصادر في 19 اوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض<sup>65</sup>، واتخاذ التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرجاع القرض<sup>66</sup> عمل القانون الجديد على تثمين البنك المركزي في تسيير أدوات السياسة النقدية كما ركز على تحديد الشروط التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية<sup>67</sup>.

كما كانت اهم الأفكار التي تضمنها القانون تتجسد في النقاط التالية:<sup>68</sup>

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك.
- وضع نظام مصرفي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.
- استفادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقروض وأصبح بعد هذا القانون بوسع البنوك ان تتسلم الودائع وتمنح القروض مهما كان الشكل والمدة كما استفادت حق المتابعة القرض ورده.
- تقليل دور الخزينة العمومية في نظام التمويل وتغيب مركزية الموارد المالية.
- إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد انشأت بموجب هذا القانون هيئات الاشراف والرقابة تتمثل في المجلس الوطني للقروض، حيث يقوم بإعداد الدراسات

Ammour benhalima, le système bancaire algérien texte réalité éditions DAHLEB, 2eme édition, ALGER, 2001, <sup>63</sup>

P 55

<sup>64</sup> وجدي جميلة، "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016، ص 110.

<sup>65</sup> زينب زواري فرحات، دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية - دراسة حالة بنك الجزائر 1990 - 2014، مرجع سبق ذكره، ص 54.

<sup>66</sup> محمود حميدات، "مدخل التحليل النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106.

<sup>67</sup> زينب زواري فرحات، مرجع سابق، ص ص 54، 55.

<sup>68</sup> عبد العزيز طيبة، "سياسة استهداف التضخم كأسلوب للسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 - 2003"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة شلف، 2005، ص 146.

المرتبطة بسياسة القرض والنقد ... وطبيعة وحجم تكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية واللجنة التقنية للبنك فهي مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية ... وتعمل على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية ... وتهدف هذه الصلاحيات الى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض.<sup>69</sup>

### 3- الإصلاح النقدي لعام 1988

لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988. جاء القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 وعلى هذا الأساس يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:<sup>70</sup>

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصادي كلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المالي.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية ان تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم او سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني او خارجه.
- يمكن للمؤسسات القرض ان تلجأ الى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها ان تلجأ الى طلب ديون خارجية.

اهم ما ميز إصلاحات 1986-1988 هو رد الاعتبار لوظائف النظام البنكي في القيام بتعبئة وانخفاض دور الخزينة في القيام بعمليات التمويل، ورد الاعتبار ايضا لأهمية النقود في التأثير على مختلف التغيرات الاقتصادية الأخرى وإحداث تغييرات على هيكل الجهاز المصرفي والعلاقات القائمة بين مختلف اجهزته.<sup>71</sup>

وعلى الرغم من الإصلاحات المشار اليها الا انه البنوك العمومية لم ترقى الى الدور الجديد المنوط بها، وذلك بسبب الإجراءات والقوانين المفيدة لأنشطتها ... ترتب على التسهيلات الائتمانية زيادة أعباء القروض المشكوك فيها، مما أدى الى عجز البنوك في تقديم السيولة الى المؤسسات العمومية ... ولجأت للبنك المركزي لطلب تسهيلات. هذه الوضعية المزرية

<sup>69</sup> وجدي جميلة، "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014 -"، مرجع سبق ذكره، ص ص 111، 112.

<sup>70</sup> وجدي جميلة، نفس المرجع، ص 112.

<sup>71</sup> صديقي مليكة، "دراسة في صعوبات التحول الى اقتصاد السوق في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، عدد 10، 2004، ص ص 147 - 148.

التي عاشتها المنظومة المصرفية جعلت السلطات المعنية تتدخل لإصدار قانون شامل ينظم العمل المصرفي ويحدد العلاقة بين مختلف مكونات المنظومة المصرفية الجزائرية<sup>72</sup> حتى تواكب التطورات الاقتصادية المحلية والخارجية في ظل ما كان يسمى بداية العولمة.

### 2.3- النظام المصرفي الجزائري في ظل اقتصاد السوق

#### 1.2.3- النظام المصرفي في ضوء قانون النقد والقرض 10 / 90

رغم كل هذه الإصلاحات كان النظام المصرفي يظهر دوما جانبا من العجز وعدم التوافق مع التغيرات الاقتصادية خاصة مع الدخول الى اقتصاد السوق الذي يحكمه قانون العرض والطلب والمنافسة لهذا كان لابد من وجود نظام مصرفي قوي يتكيف مع التوجهات الجديدة حيث كانت رغبة السلطات في تفادي سلبيات وتجاوز قصور الإصلاحات السابقة الى جانب الدوافع النقدية والاقتصادية والتقنية، ولهذا قامت بإصدار القانون رقم 90 - 10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض<sup>73</sup>، الذي وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد. صدور هذا القانون يمثل منعطف حاسما فرضه منطلق التحول الى اقتصاد السوق من اجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم، الذي أعاد تنشيط وظيفة الوساطة المالية مع إعطاء كل قناة صلاحيتها التقليدية و ابراز دور النقد و السياسة النقدية<sup>74</sup>، و بهذا جاء بمجموعة من التدابير التي تنص على منح استقلالية للبنك المركزي و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية و تتولى إدارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد، و على تعديل مهام البنوك العمومية و تشجيعها على تقديم منتجات و خدمات مصرفية جديدة، و دخول الأسواق المالية و مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي.

#### أولا-اهداف قانون النقد والقرض 10-90:

يهدف قانون النقد والقرض 10-90 الى تحقيق ما يلي:<sup>75</sup>

- وضع حد لكل تدخل اداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة او اجنبية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.

<sup>72</sup> شافية بن عيسى، "أثر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة علة القطاع المصرفي الجزائري"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 116.

<sup>73</sup> قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 افريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16 بتاريخ 14 افريل 1990

<sup>74</sup> بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية"، ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر (واقع وافاق)، الجزائر، جامعة تلمسان، يومي 29،30 أكتوبر 2004.

<sup>75</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع التقرير حول: "اصلاح المنظومة المصرفية"، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص ص 19،20.

- تنوع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق انشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.
- محاربة التضخم.
- عدم التمييز بين المتعاملين في منح القروض.
- إزالة العراقيل امام الاستثمار الأجنبي ومكافأة عوامل الإنتاج.

## ثانيا- مبادئ قانون النقد والقرض:

تتمثل اهم مبادئه فيما يلي:76

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** كانت القرارات في السابق تتخذ على أساس الكم الحقيقي<sup>77</sup> في هيئة التخطيط. فلم تكن الأهداف أهدافا نقدية بحتة دائما تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة. ومن هنا جاء قانون النقد والقرض بمبدأ التفرقة بين الأهداف النقدية والسياسية (الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية)، لاتخاذ قرارات نقدية على أساس اهداف نقدية تحدها السلطة النقدية، ومن اهداف هذا الفصل هي استعادة البنك المركزي لدوره في خدمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية في البلاد وكذلك السماح للعملة الوطنية باستعادة وظائفها التقليدية كأداة لقياس القيم، وأداة لتسوية المبادلات وأداة للاحتياط. كما ان هذا الفصل بين الدائرتين يسمح بتحقيق مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة والسماح بتفعيل وتنشيط السوق النقدية.
- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:** بموجب هذا القانون لم تعد الخزينة حرة في اللجوء الى عملية القرض وأصبح لجوءها للبنك المركزي من اجل تمويل عجزها وأصبح يخضع لقوانين وشروط كتحديد الحد الأقصى للاقتراض. وسمح هذا المبدأ بتحقيق استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة. وتقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتركمة عليها، والحد من الاثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، والغاء الاكتتاب الاجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية<sup>78</sup>. ونتيجة لذلك ففي ظل هذا الإصلاح أصبحت الخزينة العمومية مجبرة للامتثال والخضوع الى بعض القواعد والإجراءات التنظيمية لعملية التمويل<sup>79</sup>.

<sup>76</sup> لطرش الطاهر، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص196.

<sup>77</sup> فريد بن جريبح، "حوكمة المصارف ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، 2013، ص 98.

<sup>78</sup> بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، مرجع سبق ذكره، ص187.

<sup>79</sup> هدى لونسى، "إشكالية تسيير السيولة في البنوك التجارية لفترة (1990 - 2009)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص67.

- **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:** تم تهميش البنك المركزي والبنوك التجارية في تمويل استثمارات المؤسسات. وكان دور النظام البنكي يقتصر على تسجيل مرور الأموال من الخزينة الى المؤسسات، وكانت الخزينة تلعب دور في تمويل الاستثمارات، وأصبح النظام البنكي مسؤول على منح القروض. فالفصل بين الدائرتين سمح بتحقيق تراجع في التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد وجعل توزيع القروض يخضع لاعتبارات اقتصادية وليس لقواعد إدارية وتوجهات سياسية، وبهذا اعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.<sup>80</sup>
- **انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** كانت السلطة النقدية موزعة بين وزارة المالية والخزينة، فالخزينة كانت تلجأ للبنك المركزي لتغطية عجزها فتصرفت كسلطة نقدية، في حين كان البنك المركزي يمثل سلطة نقدية من خلال الصلاحيات في اصدار النقود. وبمجيئ قانون النقد والقرض ليلغي التداخل في الصلاحيات والتعدد في تمثيل السلطة النقدية. وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة، وأوكلت لها مهام وضع السياسة النقدية وتنفيذها.
- **وضع نظام بنكي على مستويين:** ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع القروض، وفي ظل هذا الفصل أصبح البنك المركزي يترأس النظام النقدي في الجزائر. حيث يراقب نشاط البنوك التجارية ويتابع عملياتها ويحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط بالكيفية الي تجعله يحقق اهداف السياسة النقدية.

### ثالثا- هيكل النظام النقدي في ضوء قانون النقد والقرض

جاء قانون النقد والقرض بتعديلات في هيكل النظام، سواء تعلق الامر بهيكل البنوك العمومية او بالسماح للبنوك الأجنبية بان تقيم اعمالا لها في الجزائر وكذلك السماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة.

#### ● بنك الجزائر

يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بانه<sup>81</sup>: مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ومنذ صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير "بنك الجزائر" بدلا من البنك المركزي. كما يخضع بنك الجزائر الى القواعد المحاسبية والتجارية باعتباره تاجرا في تعامله مع الغير، ورأسماله مكتتب من طرف الدولة

<sup>80</sup> بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، مرجع سبق ذكره، ص188.

<sup>81</sup> الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص ص 199، 201.

ويتم تحديده بموجب القانون " المادة 14"، كما أتيحت له القدرة على فتح فروع ومراسلين في أي نقطة من التراب الوطني<sup>82</sup>، ولا يخضع للتسجيل في السجل التجاري. ويسير بنك الجزائر جهازين هما: المحافظ ومجلس النقد والقرض.

## 1- المحافظ ونوابه:

يقوم المحافظ بإدارة وتسيير ومراقبة جميع عمليات البنك، مع مساعدة ثلاث نواب، حيث يعين هذا المحافظ ونوابه بمرسوم رئاسي. وذلك ست سنوات بالنسبة للمحافظ وخمسة سنوات بالنسبة للنواب وذلك قابل للتجديد مرة واحدة. كما يتم انهاء مهامهم بمراسيم رئاسية. وهذا اما في حالة العجز الصحي والخطأ الفادح<sup>83</sup>. كما يقوم المحافظ بتحديد مهام وصلاحيات كل واحد من نوابه، ويمكن ان تستشير الحكومة في المسائل التي تخص النقد والقرض مباشرة، او التي تكون لها انعكاسات على الوضع النقدي دون ان تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها.

## 2- مجلس النقد والقرض:

اهم ما جاء به قانون النقد والقرض هو انشاء مجلس النقد والقرض وذلك نظرا للمهام التي أوكلت اليه والسلطة الواسعة التي منحت اليه. ويؤدي مجلس النقد والقرض وظيفتين، ووظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد. كما ان صلاحيته حسب المادتين 42 و 43 من قانون النقد والقرض ما يلي:<sup>84</sup>

- حق الاطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي.
- اصدار الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي.
- التدخل في نظام الذي يطبق في البنك المركزي.
- يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وتعديلها إذا اقتضى الامر.
- تحديد شروط توظيف الأموال الخاصة.
- اجراء المصالحات والمعاملات يكون ترخيص منه.
- توزيع الأرباح ضمن شروط المنصوص عليها.

<sup>82</sup> زينب زواري فرحات، "دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية (دراسة حالة: بنك الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014)"، مرجع سبق ذكره، ص58.

<sup>83</sup> وجدي جميلة، "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014 -"، مرجع سبق ذكره، ص59.

<sup>84</sup> زينب زواري فرحات، مرجع سابق، ص59.

### 3- البنوك والمؤسسات المالية:

هي كالتالي:

- **البنوك التجارية:** تعرف البنوك التجارية حسب قانون النقد والقرض على انها عبارة عن اشخاص معنوية، مهمتها الرئيسية القيام بعمليات جمع الودائع من الجمهور، ومنح القروض، وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على ادارتها.<sup>85</sup>
  - **المؤسسات المالية:** حسب قانون النقد والقرض تعرف المؤسسات المالية بأنها اشخاص معنوية مهمتها الرئيسية القيام بالأعمال البنكية العادية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور. أي ان المؤسسات المالية تقدم قروض مثل البنوك التجارية ولكن تكون هذه القروض من رأسمالها ومن قروض المساهمة والادخار طويل الأجل دون ان يكون مصدرها من الجمهور.<sup>86</sup>
  - **المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية:** أتاح قانون النقد والقرض 90-10 بإنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية اجنبية. حيث يعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح او الرفض وهذا وفقا لما جاء في المادة 127 من القانون وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل. حددت شروط لتأسيس او إقامة أي بنك او مؤسسة مالية كتحديد برامج النشاط، والوسائل المالية والتقنيات المرتقبة، والقانون الأساسي للبنك او المؤسسة المالية. كما ان بعد الحصول على التراخيص وتأسيس البنك او المؤسسة المالية تصبح تخضع للقانون الجزائري.
- 4- **هيئات الرقابة في النظام المصرفي في الجزائر:** يتطلب التنظيم الجديد للنظام البنكي، انشاء هيئات الرقابة على هذا النظام من اجل مراقبة ومتابعة البنوك والمؤسسات المالية وتمثل مهام وصلاحيه كل هيئة فيما يلي:

<sup>85</sup> المادة من 110 الى 113 من قانون نقد والقرض.

<sup>86</sup> المادة 115 من قانون النقد والقرض.

الجدول 02: هيئات الرقابة في النظام المصرفي في الجزائر

المهام وصلاحياتها	الهيئة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- اجراء الرقابة على الوثائق والمستندات في مقرات البنوك والمؤسسات المالية.</li> <li>- متابعة مدى استيفاء البنوك للمتطلبات التي يفرضها القانون كنسبة الأموال الخاصة الى الالتزامات، معامل السيولة المطبق... الخ، وعند الاخلال بقواعد القانون تقرر الهيئة اتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة.</li> </ul>	لجنة الرقابة المصرفية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض او تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع.</li> </ul>	مركزية عوارض الدفع
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات الى الوسطاء الماليين المعنيين.</li> <li>- تطهير المعاملات التي تسيء للنظام المصرفي كالغش والتحايل وخلق قواعد التعامل المالي يقوم على أساس الثقة.</li> </ul>	جهاز مكافحة اصدار شيكات بدون مؤونة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مراقبة ومتابعة نشاطات هيئات القرض ومعرفة مدى التزامها بقواعد العمل.</li> <li>- منح هيئات القرض فرصة القيام بالمفضلات بين القروض المتاحة.</li> <li>- تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في مصلحة واحدة على مستوى البنك المركزي، هذا يسمح له بالسيطرة والتحكم أكثر في تسيير القروض.</li> </ul>	مركزية المخاطر

المصدر: من اعداد الطالبة

## الفترة الثالثة من الإصلاحات 1994-1998:

سنقوم بتقسيم هذه الفترة على مرحلتين كالتالي:

### أولاً: برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995

بدأت هذه الدفعة من الإصلاحات الاقتصادية في افريل 1994، حيث كانت بسبب حدوث تدهور اخر في أسعار النفط سنة 1993، ومع تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي. وبداية ظهور ملامح الازمة المالية الاقتصادية وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى خارجية، خاصة العجز الإجمالي للمالية العمومية وارتفاع التضخم وركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي. ولرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي. ولتحقيق الأهداف المسطرة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي قامت السلطات الجزائرية بإجراءات تتعلق بكل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية.

فمن اجل مراقبة السياسة النقدية فقد اتبعت السلطات ما يلي:

- مراجعة سعر الصرف بتخفيض الدينار، ورفع سعر الفائدة لتقريبها من المستوى الحقيقي.
- تأطير القرض المصرفية الموجهة الى المؤسسات العمومية غير المستقلة.
- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجياً.
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

### ثانياً: برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار انه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش ومن اهم أسباب برنامج التعديل الهيكلي هي:

- تبعية الاقتصاد الوطني للخارج بنسبة كبيرة.
- زيادة عجز الميزانية.
- انخفاض مستوى الاحتياطات من سعر الصرف.
- زيادة نسبة خدمة الدين.
- زيادة نسبة البطالة.

- اختلال التوازنات المالية الكلية للاقتصاد الوطني وزيادة نسبة التضخم بسبب الكتلة النقدية من خلال الاعتماد على الإصدار النقدي.

وكان لهذا البرنامج التعديل الهيكلي مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي:

- الحفاظ على نتائج برنامج الاستقرار ودعمها.
- إنعاش النمو الاقتصادي بصفة مستقرة ودائمة.
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية على الصعيد الداخلي والخارجي.

بالرغم من الإيجابيات التي جاء بها برنامج التعديل الهيكلي، إلا أن السياسات المتبعة فيه أدت إلى عدة انعكاسات، كون أن التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفجير فئات واسعة من السكان واسعة من السكان لذلك فإن التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة والغير المضمونة<sup>87</sup>.

منذ بداية التسعينات والجزائر تطبق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرير المصرفي، خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي بين عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، حيث تم وضع عدد من البرامج في إطار الاستراتيجية الشاملة للإصلاح النقدي، كما تم إجراء عدة إصلاحات على المنظومة المصرفية تحت رقابة الصندوق النقد الدولي<sup>88</sup>:

- **الأمر الرئاسي 11-03 الصادر في 26-01-2003:** الذي كان يهدف إلى السماح لبنك بممارسته لأصلاحياته في ظروف أحسن، وتقوية الاتصال والتشاور بين الجزائر والحكومة، وتوفير أحسن حماية للبنوك لادخار الجمهور.
- **الأمر رقم 02-04 الصادر في 4 مارس 2004:** الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجمالي بين (10%) و(15%) كحد أقصى<sup>89</sup>.
- **الأمر رقم 03-04 الصادر في 4 مارس 2004:** الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، حيث تقوم بتسييره شركة ضمان الودائع البنكية.
- **الأمر رقم 01-05:** أحكام جديدة بخصوص وسائل الدفع (بطاقات السحب والدفع).

<sup>87</sup> ناصر مراد، "تحديات العولمة على الاقتصاد الوطني"، دراسات اقتصادية، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات الخدمات التعليمية، العدد السابع، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جانفي 2006، ص51.

<sup>88</sup> بشير عيشي وعبد الله غانم، "المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية - إنجازات وتحديات"، ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 06، 07 جوان 2005، ص06

<sup>89</sup> صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، "دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية"، ورقة بحثية في الملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، يومي 14، 15 ديسمبر 2004، ص04.

• الامر رقم 04-06: من اجل تطهير الوسط المصرفي والبنكي والمتضمن الوقاية ومحاربة الرشوة والفساد.

قال السيد لكصاسي محافظ بنك الجزائر لدى افتتاح اجتماع مغلق مع الرؤساء والمدراء العاملين للبنوك ان الامر رقم 04-10 المعدل والمتمم للأمر المتعلق بالنقد والقرض لسنة 2003 يعزز الاستقرار المالي للبلاد بتوسيع صلاحيات بنك الجزائر ليتمكن من فتح كل أنواع التحقيق على مستوى البنوك وأضاف ان اصلاح أدوات التسيير الحذر للبنوك يمثل اهم نقطة في هذا الامر. وقال أيضا ان تعزيز مراقبة أنظمة الدفع ووضع نظام تنقيط للبنوك خلال السداسي الأول لسنة 2011 وتشغيل المحطة الجديدة للأخطار سيسمح بتسيير أفضل للأخطار المصرفية. وأضاف انه سيتم من جهة أخرى توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض لصيغ ادخار وقرض جديدة مشيرا الى ان هذا المجلس سيكون مسؤولا من الان فصاعدا عن احترام قواعد حسن تسيير القطاع التي كانت موكلة سابقا لجمعية البنوك والمؤسسات المالية. كما أعلن عن اعداد تنظيم جديد لتسيير اخطار السيولة المصرفية سيحال على نفس المجلس قبل نهاية السنة 2010<sup>90</sup>.

كل هذه القوانين تهدف الى خلق نظام مصرفي يتماشى مع معطيات العولمة الاقتصادية والتزامات الجزائر خاصة في ظل سعيها لدخول للمنظمة العالمية للتجارة، حيث ان من شروطها وجود نظام مصرفي حديث ومستقل.

### 2.2.3-النظام المصرفي الحالي

لقد ساعد قانون النقد والقرض على دفع الاستثمار المباشر للبنوك الأجنبية والمؤسسات المالية في الجزائر، مما أدى الى انفتاح النظام المصرفي على العالم وازدياد ممثليه، الأمر الذي ساهم في تفعيل دور البنوك الأجنبية في الاقتصاد الجزائري.

وتنقسم البنوك المتواجدة في الجزائر إلى بنوك عمومية والتي على رأسها بنك الجزائر وبنوك خاصة.

#### أولا: بنك الجزائر

طبقا لقانون النقد والقرض لـ 14 افريل 1990، بنك الجزائر او البنك المركزي الجزائري سابقا، مكلف بإصدار النقود، وتنظيم تداولها، مراقبة توزيع القروض للاقتصاد، تسيير احتياطات الصرف، منح المساعدات للدولة، بالإضافة لنشاطاته اليومية: إعادة الخصم، غرف

<sup>90</sup> عائدة عيبر بالعبدي، "مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع البنكي في تحسين أداء البنوك الجزائرية على مستوى القومي"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، العدد 01، جامعة الجزائر، 2016، ص98.

المقاصة، تسيير السوق النقدية، تسيير سوق الصرف، وكذلك منح الاعتماد من اجل فتح مكاتب تمثيل او انشاء مؤسسات اجنبية.

### ثانيا: البنوك التجارية العمومية

وهي البنوك التي ظهرت في فترة التأميمات، والتي أشرنا اليها سابقا، والجديد هنا هو منحها الاعتماد من قبل مجلس النقد والقرض 10/90، وقد شمل منح الاعتماد من طرف المجلس سبعة بنوك عمومية هي:<sup>91</sup>

- **البنك الوطني الجزائري BNA:** تأسس بالمرسوم الصادر في 13-06-1966 ويمكن حصر اهم وظائفه في تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير والمتوسط الاجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والاعتمادات المستندية، وكذلك منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي. يقترح البنك على كافة زبائنه منتوجات وخدمات بنكية وتأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية المفعول وبأسعار تنافسية. فهو يدعم البنك الوطني الجزائري كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم، حيث يساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني. وضع تحت تصرف زبائنه 211 وكالة تجارية على كافة التراب الوطني، وتشرف عليها 17 مديرية جهوية للاستغلال.
- **بنك الجزائر الخارجي BEA:** من مهام هذا البنك تمويل التداول السلعي من الخارج وتدعيم العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، كذلك يقو ك بمنح القروض بمختلف أنواعها والاهتمام أكثر بالقطاع العام.
- **بنك التنمية المحلية BDL:** تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 30-04-1985 وهو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري، ويقوم بخدمة الهيئات المحلية على مستوى البلديات والولايات، وكذلك منح القروض القصيرة والمتوسطة الاجل لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، ومنح القروض المتوسطة والقصيرة الاجل الى القطاع الخاص.
- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:** تأسس بالمرسوم رقم 82/206 في 13/03/1982، يقدم هذا البنك بمنح قروض العمل والخاصة باليد العاملة، وقروض التمويل التي تتخصص لتغطية التموين الفلاحي، وقروض خاصة بالضمان الاجتماعي والضرائب.
- **القرض الشعبي الجزائري CPA:** أنشئ بموجب مرسوم صادر في 11-05-1967. يقوم بتقديم لأصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه والحرفيين والفنادق، وقطاع

<sup>91</sup> هشام حريز وآخرون، "دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة"، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، ص ص 207، 208.

- السياحة والصيد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك قرض مقابل سندات عامة الى الإدارات المحلية، وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.
- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP**: تأسس في 10 ماي 1964، هو بنك متخصص في جمع أموال التوفير، ومنح القروض العقارية للخواص وكذلك تمويل المقولين العموميين والخواص، وتمويل مؤسسات انتاج عتاد البناء ومؤسسات الإنجاز التي لها صلة بالبناء.
- **الصندوق الوطني للتعاضية الفلاحية CNMA**: منح له الاعتماد في 28 فيفري 1995، بموجب التنظيمية رقم 01/95 والتي تتضمن منح الصندوق الوطني للتعاضية الفلاحية استثناء القيام بعمليات بنكية والسماح له بالقيام بالعمليات البنكية لصالح عملاء القطاع الفلاحي. وهو يعتبر همزة وصل بين وزارة الفلاحة والفلاح.

### ثالثا: البنوك الخاصة

لقد سمح صدور قانون النقد والقرض بإنشاء مؤسسات مصرفية جديدة، حيث ظهرت هذه البنوك لتدعيم البنوك العمومية والمساهمة في ترقية النشاط المصرفي واحداث نوع من المنافسة بين البنوك في تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، حيث تتمثل اهم البنوك فيما يلي:<sup>92</sup>

- **الشركة البنكية العربية ABC**: هي شركة بحرينية تحصلت على الاعتماد في 17-11-1997. وكانت المساهمة من طرف كل من المؤسسة العمومية المصرفية بنسبة 70%، المؤسسة المالية الدولية SFI التابعة للبنك الدولي بنسبة 10%، المؤسسة العربية للاستثمار بنسبة 10%، الصندوق الجزائري للتأمين CAAT بنسبة 5%، ومتعاملين جزائريين خواص بنسبة 5%.
- **سي تي بنك الجزائر CITI BANK Algérie**: مقره بالأوراسي بجزائر العاصمة، فهو يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف تحصل على الاعتماد في ماي 1998 من مجلس النقد والقرض.
- **الشركة العامة الفرنسية société général d'Algérie**: والتي فتحت فرعا بالجزائر في 15-04-1998 حيث تتكفل هذه الشركة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج حوصصة المؤسسات العمومية.
- **البنك العربي الأردني**: مقره بعمان، هو اول مؤسسة مالية تابعة للقطاع الخاص في العالم العربي، يحتل البنك مكانة بارزة في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية. حيث يقدم البنك مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تشمل الاعمال المصرفية

<sup>92</sup> هشام حريز واخرون، "دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة"، مرجع سبق ذكره ص ص 214-

الشخصية، وخدمات الشركات والعمليات المصرفية الشخصية، وخدمات الشركات والعمليات المصرفية الشخصية، وخدمات الشركات والعمليات المصرفية الشخصية، وإدارة الثروات، وأعمال الخزينة، فهي تقوم بخدمة احتياجات الأفراد والشركات والوكالات الحكومية وغيرها من المؤسسات المالية العالمية.

● **بنك ناتكسيس الجزائر (Natexis):** لقد منح الاعتماد لناتكسيس الجزائر بموجب القرار 01/99 المؤرخ في 27 أكتوبر 1999 كشركة ذات أسهم، ذات صفة البنك، وتتمثل أهم استراتيجيات هذا البنك في توسيع شبكتها البنكية على مستوى التراب الوطني.

● **ترست بنك الجزائر Trust bank d'algerie:** لقد تم منح الاعتماد لترست بنك الجزائر بموجب القرار رقم 26/02 و المنشور في الجريدة الرسمية رقم 2 بتاريخ 8 جانفي 2003 كمؤسسة مالية ذات صفة البنك.

● **بنك EPG HERMES SPA:** أنشئ هذا بالمساهمة كل من بنك EPG HERMES SPA بمصر و UNITED GROUP بالإمارات العربية المتحدة.

● **بنك البركة الجزائري:** تأسس سنة 1990 وهو بنك مختلط بمساهمة بنك البركة الدولي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وتم توزيع حصص رأس المال، حيث أعطيت الأغلبية للجانب الجزائري بنسبة 51%، وهو بنك تجاري يخضع نشاطه المصرفي بقواعد واحكام الشريعة الإسلامية (بنك إسلامي).

● **بنك الخليج الجزائري algeria gulf bank:** يتركز نشاطه في مجالات الخدمات المصرفية الفردية، والخدمات المصرفية للشركات، وخدمات الخزينة، والخدمات المصرفية الدولية، وهذا بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

● **بنك الإسكان للتجارة والتمويل:** يستثمر البنك في السوق الجزائري ويقدم الخدمات المصرفية المميزة التي توفر للعملاء الكفاءة والفعالية الكبيرة والفعالية الكبيرة التي تمكنهم من أداء أعمالهم واتخاذ القرارات المالية والائتمانية المناسبة والصحيحة وهذا من أجل كسب ثقة وولاء عملائنا عن طريق معرفة حاجاتهم وتوفير الخدمات المصرفية المميزة لهم. فهو يتبع نظام إدارة فعال الذي يتيح نمو منتظم لنتائجه ومكانة في السوق الجزائري. يسعى البنك لتلبية رغبات ومتطلبات عملائه عبر خدماته المصرفية المميزة.

● **بنك السلام:** هو بنك شمولي إسلامي تأسس بتاريخ 08-06-2006، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 10-09-2008 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 20-10-2008 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. فهو يعمل وفق استراتيجيات واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم

خدمات مصرفية عصرية بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، فهو يمول مشاريع استثمارية والاحتياجات في مجال الاستغلال وذلك بقواعد إسلامية.

- **HSBC Algeria**: هي واحدة من المجموعات الأولى في الخدمات المصرفية و المالية في العالم. فهو يقدم الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجارية وخدمات المصرفية للشركات من أجل الاستثمار، والخدمات المصرفية الخاصة لإدارة الأصول. فهو يعمل على تطوير الأنشطة المالية وتوفير الاستثمار.

- **PNB/PARIBAS**: هي مجموعة بنكية عالمية فرنسية ناتجة عن اندماج بنكين Banque national de paris و paribas لها فرع في الجزائر، تعمل في عدة قطاعات استراتيجية تتراوح بين الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية والحلول الاستثمارية وكذلك الخدمات العقارية.

- **البنك الاتحادي**: أنشئ هذا البنك سنة 1995، تركز أعمال هذا البنك في جمع الادخار وتمويل العمليات الدولية والمساهمة في رؤوس أموال جديد، كما يقوم أيضا بتقديم النصائح والارشادات والاستشارات المالية للزبائن.

- **منى بنك**: بنك تجاري تحصل على الاعتماد سنة 1998، وهو يقوم بجميع العمليات المصرفية.

### 3.2.3- التمويل المصرفي للاقتصاد الجزائري: سيطرة البنوك العمومية

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، فكلما نمى واتسع النشاط الاقتصادي زادت تبعا لذلك حسابات البنوك وتعددت خدماتها، ويصبح من الأهمية بمكان الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وفي تطور وتقدم الدول اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وحيث تقوم بتمويل التنمية الاقتصادية بتقديم القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية المختلفة معتمدة على مواردها الخارجية من الودائع وعلى موارد أخرى داخلية وذاتية تتمثل في رأسمالها واحتياطياتها ومخصصاتها وأرباحها.

وتعتبر البنوك إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة. كذلك تقوم البنوك بدور فعال في دعم فعال في دعم توجه العديد من دول العالم لتبني سياسة تخصيص مشروعاتها العامة كليا وجزئيا.

فرغم ان القطاع البنكي في الجزائر شهد عدة إصلاحات منذ الاستقلال، الا ان هذه الإصلاحات لم ينتج عنها التحرير الفعلي للسوق البنكي في الجزائر حيث بقيت حصص كبيرة من هذه السوق لصالح البنوك الأجنبية العمومية رغم انضمام عدد معتبر من البنوك

الخاصة الى السوق البنكي، حيث تبقى البنوك العمومية تسيطر على مختلف مجالات النشاط سواء كان ذلك من جلب الموارد او استخدامات او حتى قنوات التوزيع. فابتداء من تاريخ صدور قانون النقد والقرض، ونتيجة للانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري والذي انتقل من خلاله من الاقتصاد المخطط والمقيد الى اقتصاد السوق. أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الوطنية والأجنبية ان تعمل في الجزائر وتخضع لقواعد القانون الجزائري، وككل مؤسسة بنكية او مالية يجب ان يخضع الفتح الى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض، وهو عبارة عن قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر.

وبالرغم من هذا الانفتاح، لا تزال التجربة الفنية للبنوك الخاصة في الجزائر تلازمها اختلافات كبيرة سواء تعلق الامر بقواعد الحذر او التقيد في مجال الإقراض، حيث ان البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال ينحصر نشاطها في عمليات مصرفية محددة على الرغم من استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية وترقية الاستثمار.

ظهور البنوك الخاصة ساعد على تطوير وتنمية الاقتصاد، وهذا لما له دول فعال في تطوير الاستثمار والادخار وتوفير الائتمان، حيث ان التطور السريع الذي شهدته البنوك الخاصة المحلية، ومع دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الا ان القطاع الخاص لم يكن في مؤمن عن الميزات التي تهدد استمراره، حيث انه تعرض الى المشاكل و عراقيل حادة من إمكانية نجاح التجربة وتوسعها، و كل هذا بسبب ازمة الثقة لدى الافراد و كذلك عدم فعالية النظام المصرفي في ظل نقص الخبرات والمهارات في المجال المالي ونقص الثقافة المصرفية لدى الأفراد.

اما بالنسبة للبنوك الخاصة الأجنبية فهي تواجه العديد من الصعوبات، وهذا في ظل الاحتكار التي تمارسه البنوك العمومية الست، بالإضافة الى هشاشة القطاع المصرفي. رغم ان البنوك الخاصة الاجنبية تقوم بتقديم خدمات المصرفية الخاصة التي لا يقوم بها أي بنك عام، والتي تثبتت صحتها من خلال تقديم أحسن الخدمات المصرفية والتي تتميز بالسرعة في تنفيذ العمليات.

نظرا للتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي من أبرزها الانفتاح الدولي والانفتاح والاندماج في الأسواق العالمية، نجد ان النظام المصرفي الجزائري مر بمراحل كان يسودها نوع من عدم الاستقرار داخل النظام البنكي، وذلك من خلال التحولات والعقبات التي واجهت هذا الأخير في التحول من الاقتصاد المغلق والمخطط الى اقتصاد السوق، وعلى الرغم من الدور الإيجابي للبنوك الأجنبية في الجزائر ومساهمتها في تمويل القطاعات الحيوية محليا، الا ان هذا الدور يبقى دورا ثانويا مقارنة بالدور الذي تقوم به البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد وسيطرتها على السوق المصرفية الجزائرية. ولهذا الحل الأمثل هو العمل على دمج البنوك الجزائرية والأجنبية وذلك للاستفادة من الخبرات والمعلومات التي تقدمها البنوك

الأجنبية العالمية في المجالين المالي والمصرفي، وكذلك فتح المجال امام كل المتعاملين في السوق النقدية ومنح الفرص المتكافئة لجميع البنوك سواء كانت وطنية او اجنبية، بغية تحسين الخدمات المصرفية.

## الفصل الرابع

### تحليل علاقة السياسة النقدية واستقرار النمو في الجزائر خلال الفترة

(2016-2000)

هناك عدة أدوات للسياسة النقدية مباشرة وغير مباشرة التي تم التطرق إليها في الفصل الأول. البنك المركزي له القدرة على التأثير في حجم القروض لدعم السيولة النقدية وزيادة الاستثمارات، ولهذا يقوم بتطبيق وسائل السياسة النقدية مختلفة من أجل إصابة الهدف، حيث استعمل البنك المركزي الجزائري عدة أدوات تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرفية.

#### 1.4- أدوات السياسة النقدية في الجزائر منذ سنة 2000

أهم الأدوات المستعملة في الجزائر هي سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة وسياسة الاحتياطي الاجباري، وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر اقتراح لأدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي.

##### 1.1.4- معدل إعادة الخصم

يعتبر أحد الأدوات الأساسية في مقدرة منح البنوك التجارية للقروض سواء بالزيادة أو بالنقصان. يمثل الجدول التالي تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1999-2016):

#### الجدول 03: تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1999-2016)

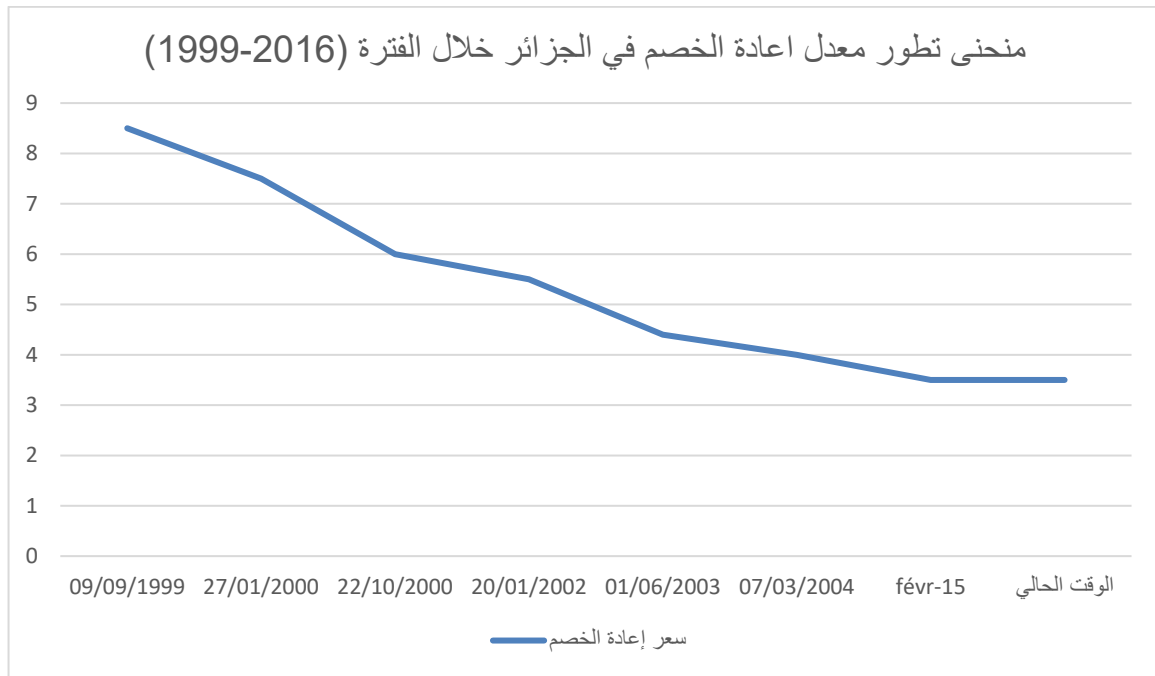
التاريخ	1999	2000	2002	2003	2004	2015*
معدل إعادة الخصم %	8.5	6	5.5	4.4	4	3.5

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz) / \* تعليمات جديدة بهدف تمويل سليم للاقتصاد، [www.el-massa.com](http://www.el-massa.com)، تاريخ الاطلاع يوم 2017-04-06 15h13min.

فحسب الجدول نلاحظ ان معدل إعادة الخصم انخفض تدريجيا، حيث كان في نهاية سنة 1999 يقدر بنسبة 8.5% لينخفض الى 6% في نهاية سنة 2000 وسنة 2001، بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر،

من 170.5 مليار دج سنة 2000 الى 102.9 مليار دج في جوان 2001، و قد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، و لكن هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على الدخول في ميدان الاستثمار و هذا بسبب تعادله مع معدل الفائدة، حيث استمر معدل إعادة الخصم فب الانخفاض ليصل الى 5.5% و انعدم في هذه السنة إعادة تمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر و ما يؤكد ذلك هو ارتفاع ودائعها الى 298.4 مليار دج. استمر انخفاض معدل إعادة الخصم الى 4.4% و 4% في السنوات 2003 و 2004 على التوالي، وبقي هذا المعدل ثابت الى غاية بداية 2015 نتيجة لانخفاض لجوء البنوك الى طلب إعادة التمويل من طرف الجزائر بسبب فائض السيولة المصرفية، ويعتبر هذا مؤشر جيد ويعبر عن التحسن في مستويات التضخم.<sup>93</sup>

### الشكل 09: منحنى تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لإحصائيات الجدول

وجه بنك الجزائر الى المؤسسات المالية والبنكية الناشطة في الجزائر مؤخرا عدة نصوص في شكل تعليمات وأنظمة، تهدف الى زيادة مستوى سيولة الكتلة النقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية. النظام الصادر في فبراير 2015 يقرر نسبة إعادة خصم جديدة بعد المصادقة عليه من طرف مجلس القرض والنقد. وبالتالي فان تعليمة تحديد نسبة الخصم الجديدة، تم تخفيضها بنصف نقطة من النسبة المئوية لتستقر في 3.5%، وبالنسبة لبنك

<sup>93</sup> إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"، مرجع سبق ذكره، ص190.

الجزائر، تغيير النسبة الجديدة إشارة لمتعاملي سوق القرض والتزام السلطة المالية لتعميم التمويل النظيف للاستثمار المشترك، بالحدز المطلوب في سياق التضخم<sup>94</sup>. ومن اجل توضيح وتتبع تلك التغييرات بيانيا فقمنا بإعداد الشكل 09.

#### 2.1.4-الاحتياطي الاجباري

ألزمت البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي لها، وهذا ما جاءت به المادة 93 من قانون النقد والقرض، وذلك بهدف امتصاص الفائض من السيولة في السوق النقدية، ويحسب اما من مجموع الودائع او لجزء منها هذه الأداة لها أهمية كبيرة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في يد السياسة النقدية، دخلت حيز التنفيذ ابتداء من ابريل 2001<sup>95</sup>. يمثل الجدول التالي تطور نسبة الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2001-2016):

#### الجدول 04: تطور نسبة الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

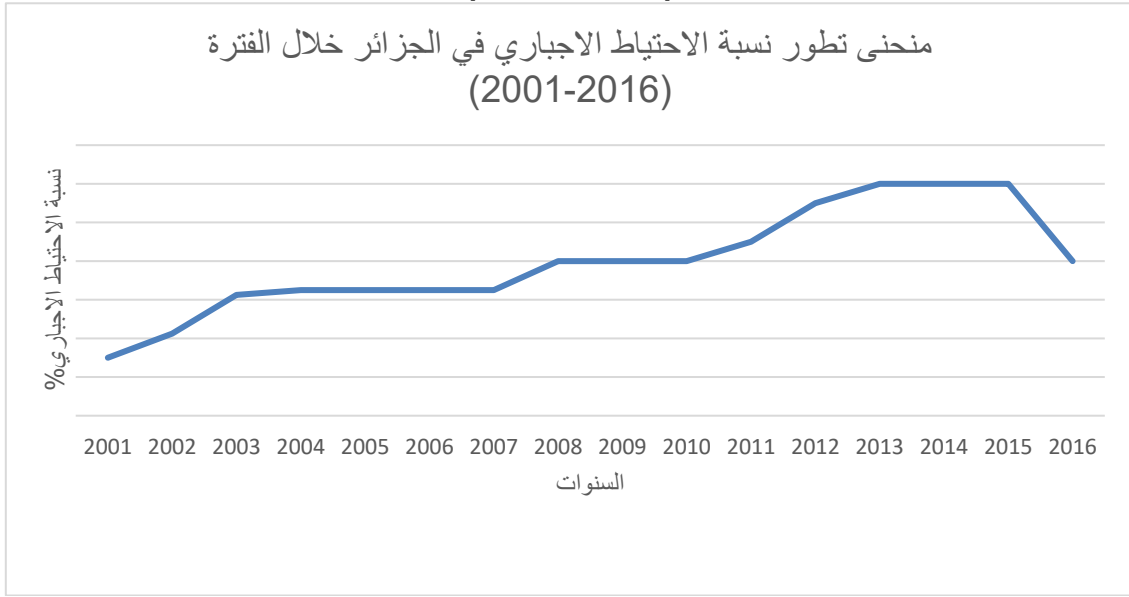
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الاحتياطيه%	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الاحتياطيه%	8	9	9	11	12	12	12	8

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

كانت هذه النسبة تقدر بـ 3% في سنة 2001، وانتقلت الى 4.25% سنة 2002، ثم الى 6.25% سنة 2003، وتم الى 6.5% سنة 2004، وبقيت هذه النسبة ثابتة لمدة 3 سنوات ولم تتغير الا بعد صدور التعليم رقم 07-13 في 24 ديسمبر 2007، حيث ارتفعت النسبة من 6.5% الى 8% لسنوات 2008 و 2009 وارتفعت بنسبة 1% سنوات 2010 و 2011 واستمرت في الارتفاع سنة 2012 حيث انتقلت من 9% الى 11% ثم الى 12% سنة 2013 ولم تتغير هذه النسبة الى غاية 2015. اما بالنسبة لسنة 2016 قرر بنك الجزائر خفض الاحتياطي الالزامي من 12% الى 8% كمرحلة أولى في سياق حزمة الإجراءات الخاصة بمواجهة الازمة المالية الحادة التي تمر بها الجزائر نتيجة تراجع الحاد في أسعار المحروقات في السوق العالمية<sup>96</sup>. ومن اجل توضيح وتتبع تلك التغييرات بيانيا فقمنا بإعداد المنحنى التالي:

<sup>94</sup> تعليمات جديدة بهدف تمويل سليم للاقتصاد، [www.el-massa.com](http://www.el-massa.com)، تاريخ الاطلاع يوم 06-04-2017، 15h13min.  
<sup>95</sup> بقيق ليلي اسمهان، "الاية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015، ص ص 345، 347.  
<sup>96</sup> عبد الوهاب بوكروخ، "بنك الجزائر يقرر خفض الاحتياطي الالزامي للبنوك لتوفير السيولة"، [www.aljazairyoum.com](http://www.aljazairyoum.com) تاريخ الاطلاع 26 افريل 2017، 23h07min.

## الشكل 10: منحى تطور نسبة الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)



المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لإحصائيات الجدول

### 3.1.4- سياسة السوق المفتوحة

تعرف عمليات السوق المفتوحة بانها قيام البنك المركزي بعملية بيع وشراء الأدوات المالية، وهي من اهم الأدوات المستخدمة للتحكم في عرض النقود، وذلك لسرعة حدوث الأثر المطلوب وكذلك خلوها من أي اثار تضخمية قد توجد في الأدوات الأخرى.

رغم فعالية هذه الأداة الا ان بنك الجزائر لم يطبقها الا مرة واحد بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة. ولكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على ان يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدى المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، ولكن رغم المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002.<sup>97</sup>

أعلن محافظ البنك المركزي عن اللجوء للمرة الأولى لألية السوق المفتوحة، ضمن جهود بنك الجزائر، لإعادة ادخال جميع اليات توفير سيولة البنوك وتمويل الاقتصاد بطريقة مرنة. وقال محمد لوكال محافظ البنك المركزي انه تم ادراج الية السوق المفتوحة التي تلعب دورا هاما في السياسة النقدية وتستخدم للتحكم في أسعار الفائدة بين البنوك، وهذا لأول مرة في تاريخ السياسة النقدية في الجزائر. وتتمثل الالية الجديدة التي أعلن عنها محمد لوكال، عن ادراجها لأول مرة في الجزائر، في قيام البنك المركزي بعرض أوراق مالية حكومية لبيعها

<sup>97</sup> إكن لونييس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)", مرجع سبق ذكره، ص 197.

للمصارف في حالة الحاجة الى سحب نقود لتقليل عرض النقود فيما يعرف بالسياسة الانكماشية، والقيام بعكس العملية في حالة الحاجة الى ضخ سيولة، حيث يقوم البنك المركزي شراء الأوراق المالية من المصارف والمؤسسات المالية ويعرف هذا بالسياسة التوسعية<sup>98</sup>.

#### 4.1.4- أدوات أخرى للسياسة النقدية

هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية تم استعمالها من طرف السلطات النقدية الجزائرية من اجل تحقيق اهداف السياسة النقدية، نذكر منها:<sup>99</sup>

**أولاً: أداة استرجاع السيولة:** قام بنك الجزائر بإدراج هذه الأداة الجديدة في افريل 2002، علما ان القانون لا يقر هذه الأداة بوضوح، وهي عبارة عن إيداع طوعي واختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، وما يميز هذه الأداة أنها أكثر مرونة من الاحتياطات الاجبارية ويمكن تعديلها. وكذلك فهي ليست اجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية كبيرة من السيولة النقدية الفائضة، وهي أداة تنظيم لمساندة أداة إعادة الخصم من اجل مكافحة التضخم الذي يعتبر عائق امام النمو الاقتصادي.

**ثانياً: تسهيلات الودائع:** انشأت هذه الأداة بالتعليمية رقم (04-05) المؤرخة في جوان 2005. المتعلقة بأداة تسهيلات الودائع، وهي تسمح للمصارف بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، تمنح هذه الوسيلة للمصارف مرونة واسعة في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير، وهي تعتبر الأداة الأكثر نشاطا طوال سنة 2006 مقارنة بالأدوات الأخرى.

**ثالثاً: مناقصات القروض بإعلان العروض:** تم استخدام هذه الأداة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة للاقتصاد، جاءت هذه الأداة بهدف إحلال معدل إعادة الخصم باعتباره أداة رئيسية لتحصيل السيولة، فهي عبارة عن عملية شراء البنك الجزائر لسندات عمومية او خاصة، حيث يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن سعر فائدة ادنى قبل المزاد و تتقدم بعد ذلك البنوك و المؤسسات المالية بعطاءاتها في شكل أسعار فائدة و احجام الائتمان، حيث كانت في البداية تعقد كل 6 أسابيع و منذ عام 1996 أصبحت تعقد كل 3 أسابيع، نظرا لفعاليتها في إعادة التمويل في السوق النقدية، و لكن منذ سنة 2005 لم يعد بنك الجزائر يستعمل هذه الأداة الى غاية اليوم.

<sup>98</sup> نسرين لعراش، ماهي الية السوق المفتوحة التي اعلن عنها محمد لوكال؟، [www.aljazairalyoum.com](http://www.aljazairalyoum.com) ، تاريخ النشر: 28 أكتوبر 2016، تاريخ الاطلاع: 10 افريل 2017، 1h03min.

<sup>99</sup> إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-198.

## 2.4- فعالية السياسة النقدية على التضخم والنمو الاقتصادي (2000-2016)

تميز تطور الاقتصاد الكلي منذ بداية سنوات 2000 بفائض في الادخار على الاستثمار رغم التآكل الواضح لهذا الفائض المسجل في سنة 2009، بسبب الصدمة الخارجية الحادة. وساهم التراكم المتواصل لموارد صندوق ضبط الإيرادات الى تخفيف توسع السيولة في الاقتصاد الوطني.

### 1.2.4- أثر السياسة النقدية على معدل التضخم:

ان تطور معدلات التضخم منذ سنة 2000 كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث يمثل الجدول التالي تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2002-2016):

### الجدول 05: معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم%	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016
معدل التضخم%	4.9	5.7	3.9	4.5	8.89	3.3	4.6	6.4

المصدر: موقع الإلكتروني لبنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz) \* / [www.aljazairlyoum.com](http://www.aljazairlyoum.com)

عرفت الجزائر سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم بمعدل يقدر بـ 0.3 % وهذا راجع الى الإجراءات المتشددة التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي ورفع معادلات الفائدة، وفي سنة 2001 عاد المعدل الى الارتفاع بنسبة 4.2% ويرجع ذلك الى التوسع في الإصدار النقدي وذلك بسبب الارتفاع في احتياطات الصرف من جهة والانطلاق في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يلزم ضخ أموال لتنفيذه من جهة أخرى، وفي الفترة من 2002 الى 2007 كان معدل التضخم مستقر حيث استطاعت السلطات التحكم فيه، حيث منذ بداية سنة 2002 قام بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، استعمال سياسة استرجاع السيولة لامتناس فائض السيولة على السوق النقدية، فرغم برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت هناك مراقبة على الصحة النقدية و كان ذلك بوسائل التحكم في معادلات الفائدة و معدل الخصم و إعادة الخصم و كذلك الرفع من معدلات الاحتياطي الاجباري الذي كان 4.25% سنة 2002 و 6.25% سنة 2003 و 6.5% سنة 2004.

كان هناك ارتفاع طفيف سنة 2009 قدر بـ 5.7% وهذا كان كنتيجة لبرنامج الإنعاش الذي كان من المفروض ان يكون هناك انتاج مقابل للأموال الضخمة، وبالتالي عدم وجود انتاج مقابل الأموال المضخمة أدى الى وجود تضخم، الا انه من اجل تقليص هذا التضخم قام بنك الجزائر بامتصاص فائض السيولة على السوق النقدية بواسطة إدارة مرنة ومنظمة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، كذلك تعطي الاحكام التشريعية لأوت 2010 ( الأمر رقم 04-10 المعدل و المتمم لأمر رقم 03-11) المتعلق بالنقد و القرض إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية<sup>100</sup>، يتعلق الامر بإصلاح هم لاطار السياسة النقدية، و الذي اتى لتعزيز الاطار العملياتي للسياسة النقدية الذي شرع فيه في 2009. ولهذا نرى انه كان معدل التضخم مستقر لسنتين 2010 و 2011 حيث قدرت بـ 3.9% و 4.5% على التوالي.

في سنة 2012 كانت هناك قفزة كبيرة لمعدل التضخم الى اعلى مستوى له بمعدل 8.89%، و يرجع هذا الى عدة أسباب منها ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية و برنامج دعم النمو التي يحتاج أموال كبيرة لتنفيذها، و ارتفاع الأجور دون مقابل لها في الإنتاجية و تراجع الانتاج، و التضخم المستورد (ارتفاع السلع المستوردة)، و التغيرات في احتياطات الصرف نتيجة التغير في أسعار البترول، معدل التضخم و انتقال عدوى الازمة المالية، عاد للانخفاض سنة 2013 الى 2015 حيث تراوح بين 3.3% و 4.6% على التوالي ، حيث كان ارتفاع في معدل الاحتياطي الاجباري الذي قدر بـ 11% سنة 2012 و 12% سنة 2013 قصد تعزيز دور السياسة النقدية في التحكم في التضخم، و التخفيف من ضخ الكتلة النقدية في الاقتصاد دون مقابل لها في الإنتاج مع التقليل في منح القروض الاستهلاكية و كذلك تطبيق سياسة القرض السندي من طرف الحكومة، كل هذا ساعد في استقرار التضخم من حيث امتصاص السيولة في السوق النقدية<sup>101</sup>، اما سنة 2016 فكان هذا الارتفاع غير متوقع حسب القانون المالية 2016، حيث سجل معدل قدره 6.4%، وذلك كان سببه خفض معدل إعادة الخصم الى 3.5% الذي يساعد على زيادة نسبة السيولة لدى البنوك، وكذلك انخفاض اسعار البترول ارتفاع أسعار مختلف المنتجات مقابل تدهور في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات العالمية و انخفاض قيمة الدينار أدى الى الزيادة في السيولة على مستوى السوق الموازية، حيث تضاعف الطلب على النقد الأجنبي ما زاد من قيمته مقابل الدينار الجزائري، حيث هذا الانخفاض في الدينار جاء لتعويض خسارة الميزانية من الجباية النفطية، حيث كان من المتوقع ان تسجل الجزائر تضخما اكبر من هذا، الا ان سعر الدينار يخضع للخفض الإداري وهو متحكم فيه من قبل بنك الجزائر بسبب السياسة النقدية التي تنتهجها الجزائر.

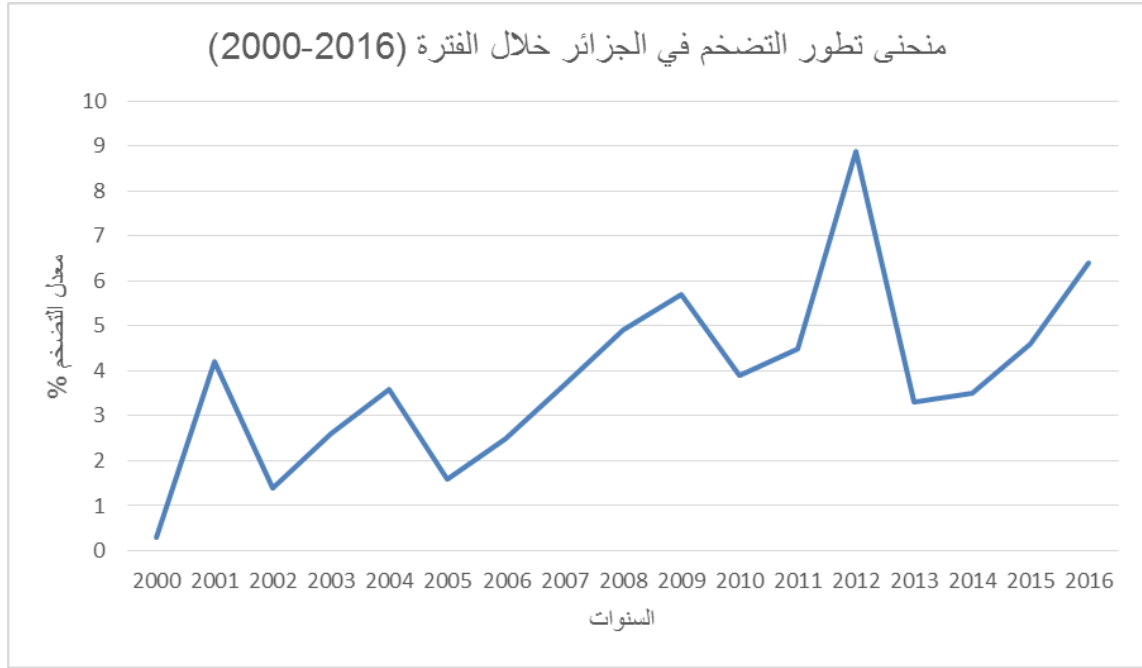
<sup>100</sup> تقرير بنك الجزائر السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص 169. [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

<sup>101</sup> تقرير بنك الجزائر السنوي، نفس المرجع، ص 150.

سمحت إدارة السياسة النقدية، خصوصا من خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية، باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية كان من الممكن ان تؤدي الى مستوى تضخم أكثر ارتفاعا، في حين، لا يزال عمل السياسة النقدية يواجه عراقيل الى حد كبير.<sup>102</sup>

ومن اجل توضيح وتتبع تلك التغيرات بيانيا فقمنا بإعداد المنحنى التالي:

### الشكل 11: منحنى تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)



المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لإحصائيات الجدول

### 2.2.4- أثر السياسة النقدية على معدل النمو الاقتصادي

ان تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي منذ سنة 2000 كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث يمثل الجدول التالي تطور معدل الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2016-2002):

<sup>102</sup> محافظ البنك المركزي، "التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"، مجلس الأمة، افريل 2017، ص 19.

**الجدول 06: تطور معدلات النمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2008
PIB%	2.2	3	4.6	7.2	4.3	5.9	3.4	2
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
PIB%	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.9	3.6

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك العالمي [www.banquemonddiale.org](http://www.banquemonddiale.org)

بعد الصدمة التي أصيبت الاقتصاد في فترة التسعينات أدت الى العودة الحتمية للاستقرار الاقتصادي الكلي بداية من سنة 2000، وذلك بإرساء دعائم التعزيز الاستقراري النقدي والمالي الكلي خلال سنة 2001. وتميزت بداية هذه الفترة بالانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات وتعزيز الوضعية المالية العمومية مع تراكم الادخار المالي والتحسين الملحوظ في سيولة البنوك وتحسن شروط تمويل الاقتصاد.

بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 نسبة 2.2% وارتفع سنة 2001 و2002 الى 4.6%، وهذا راجع الى تحسن أسعار المحروقات التي كانت تمثل 34.2% من PIB وكذلك تحسن في القطاعات الأخرى من فلاحية وخدمات وقطاع بناء اشغال عمومية. كذلك كانت هناك تدخلات من البنك المركزي في بداية سنة 2002 بتعزيز وسائل غير مباشرة للسياسة النقدية، واستعمال سياسة جديدة التي سميت بسياسة استرجاع السيولة لامتناس فائض السيولة على السوق النقدية بالإضافة الى معدلات التضخم المستقرة<sup>103</sup>. قامت الجزائر في الفترة ما بين سنة 2001 و2004 بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والذي كان يهدف الى تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري، وانشاء مناصب الشغل ومكافحة الفقر. حيث سنة 2003 ارتفع معدل الناتج الداخلي الخام الى 7.2% وهذا ما يسير نجاح برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، هذا الارتفاع صاحبه ارتفاع في القطاعات الاقتصادية. كان معدل تضخم في هذه الفترة منخفض مع التخفيض من معدل إعادة الخصم أيضا. تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر في 2003 بالأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تنص المادة 35: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"<sup>104</sup>، أي سياسة نقدية

<sup>103</sup> التقرير بنك الجزائر السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في جويلية 2011، ص 155. [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)  
<sup>104</sup> التقرير بنك الجزائر السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص 154.

متحكم فيها. كذلك كانت الجزائر تتبع سياسة مالية قائم على زيادة الانفاق الحكومي G وزيادة الاستهلاك C، وزيادة الاستثمار I. وهذا ما تبينه المعادلة التالية:

$$PIB= C+I+G+(X-M)$$

سرعان ما انخفض المعدل سنة 2004 الى نسبة قدرها 4.3% وهذا رغم الانخفاض في نسبة التضخم في هذه السنة ورفع معدل إعادة الخصم، مع عدم رفع سعر الفائدة ورغم السياسة النقدية الداعمة للنمو والمتحكم فيها. ومنه نستنتج ان معدل الناتج الداخلي الخام كان مستقل عن السياسة النقدية أي خضع لعوامل أخرى، مما أثر على فعالية السياسة النقدية من الوصول لأهدافها.

اما بالنسبة لسنة 2005 سجلت نسبة الناتج الداخلي الخام 5.9%، حيث عرفت هذه السنة معدل تضخم منخفض قدر بـ 1.6% بالإضافة الى الأثر الإيجابي لتخفيض من معدل إعادة الخصم الذي قدر بـ 4% سنة 2004. هذا الارتفاع كان سببه التحسن في مساهمة المحروقات التي قدرت بـ 44.3% من PIB مقابل 37.8% سنة 2004، مع تراجع في مساهمة القطاعات الأخرى مقارنة بالسنة الماضية. سجل انخفاض آخر للناتج الداخلي الخام سنة 2007 حيث قدر بـ 3.4%، واستمر هذا الانخفاض الى سنتي 2008 و 2009 التي قدرت بـ 2% و 1.6%، هذا الانخفاض سببه الركود الذي حدث في قطاع المحروقات بسبب بداية تراجع أسعار البترول، حيث قدرت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB لسنة 2009 بـ 31% مقابل 45.3% و 43.7% لسنتي 2008 و 2007 على التوالي رغم التحسن في القطاعات الأخرى، وهذا مع بداية اثار الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، كذلك مع ازمة الإنتاج التي كان من المفروض ان يكون هناك انتاج ناتج عن خطة دعم النمو الاقتصادي المطبق خلال الفترة ما بين 2005 و 2009، التي أعطيت فيه الأفضلية لتطوير الهياكل القاعدية الذي أدى الى تسجيل معدل تضخم قدر بـ 5.7%.

تمت في 2009 مراجعة وتكملت الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر بموجب تنفيذ اهداف السياسة النقدية والمحددة من طرف مجلس النقد والقرض من الامر 03-11، وذلك في علاقة مع التطورات الأخيرة في مجال السياسة النقدية خاصة عقب الازمة المالية العالمية. حيث تميزت سنة 2009 بتدعيم الإطار التنظيمي المتضمن وسائل إدارة السياسة النقدية وتنفيذ اهداف السياسة النقدية حسب قانون 2003، حيث أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، ووسائلها وإجراءاتها، وقد وُجِدَ هذا النظام معيار عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق

النقدية<sup>105</sup>. رغم الإصلاحات والقوانين لهذه السنة والتحسين الا ان معدل النمو كان منخفض أي ان هناك عوامل أخرى تدخلت في تثبيط فعالية السياسة النقدية التي ذكرت سابقا.

اما بالنسبة لسنة 2010 كان هناك ارتفاع قدر بـ 3.3%، هذا الارتفاع ناتج عن الاثر الإيجابي للسياسة النقدية المطبقة في السنة المنصرفة بالإضافة لمواصلة البنك الجزائر في هذه السنة في امتصاص فائض السيولة على السوق النقدية بواسطة إدارة مرنة ومنظمة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، مستفيد من تعزيز الإطار التنظيمي في 2009.<sup>106</sup>

في سنة 2010 عرف قطاع المحروقات نموا إيجابيا مقارنة بالنسبة الماضية، حيث قدر بـ 34.7%، لكن مقابل تراجع في القطاعات أخرى خاصة القطاع الصناعي والفلاحي التي عرفت تراجعا واضحا.

تحسن وتيرة النمو الاقتصادي بشكل طفيف خلال السنة 2012، وذلك بظرف يتميز بتضخم نحو الارتفاع بسبب استمرار الضغوط التضخمية الداخلية عقب الصدمة على الأسعار المحلية في بداية السنة. وكذلك التوسع في النفقات الجارية للميزانية الذي أثر تصاعديا على الأسعار، وهذا جعل بنك الجزائر تولى سياسة نقدية وفقا للإطار القانوني الجديد المتضمن صراحة هدف التضخم.

سنة 2012 تم فيها العمل بالهدف المتضمن أدوات إدارة السياسة النقدية من استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة والاحتياطات الاجبارية، حيث ارتفع معدل الاحتياطي الاجباري الى 11%. في هذه السنة كان هناك ركود في مساهمة المحروقات في PIB، مع ارتفاع محتشم في الفلاحة وخدمات خارج الإدارات العمومية، وانخفاض طفيف في الصناعة واستقرار بناء اشغال عمومية.

عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا في سنة 2013 حيث قدر الناتج الداخلي الخام بـ 2.8% بعد الإنعاش الطفيف الذي سجله في سنة 2012، ويرجع هذا الى انخفاض انتاج المحروقات وبالتالي انخفاض مساهمة هذا القطاع في PIB. لن يتمكن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء ان يعوض الأداء الضعيف لقطاع المحروقات رغم تميز الخدمات وقطاع الفلاحة بأداء يفوق تلك المحقق في سنة 2012.

بالنظر الى ارتفاع الكبير لمعدل التضخم المسجل خلال سنة 2012 الذي قدر بـ 8.89%، ادخل بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية ابتداء من بداية 2013 وهي أداة استرجاع السيولة بستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5%، إضافة الى تمديد فترات نضج استرجاع السيولة ابتداء من بداية 2013 لامتصاص أكبر للسيولة، كذلك تم رفع معدل تكوين الاحتياطات الاجبارية

<sup>105</sup> تقرير بنك الجزائر السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص 157.

<sup>106</sup> تقرير بنك الجزائر السنوي 2010، نفس المرجع، ص 153.

في 2013 الى 12%. يهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية هذا الى تعزيز فعالية السياسة النقدية في الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية.<sup>107</sup>

اهتمام السلطات النقدية بامتصاص السيولة من اجل التحكم في التضخم كان عائق امام النمو في هذه السنة خاصة عندما صاحبه انخفاض في عوائد المحروقات، رغم الارتفاع الذي عرفته الاقطاعات الأخرى لكنه كان غير كافيا. نستطيع القول ان استخدمت السلطات النقدية سياسة نقدية انكماشية التي كان لها أثر إيجابي على التضخم حيث انخفض الى 3.3% في نفس الوقت كان لها أثر سلبي على النمو.

اما بالنسبة لسنة 2015 ف لوحظ ارتفاع في الناتج الداخلي الخام الذي قدر بـ 3.9 %، حيث صاحب هذا الارتفاع انخفاض في أسعار البترول، المعبر عنها بالدولار بحوالي 50% في السداسي الثاني من 2014، في نفس الوقت سجل ارتفاع ملحوظ في القطاعات الأخرى. كذلك في هذه الفترة كان هناك ارتفاع طفيف في معدل التضخم الذي قدر بـ 4.6% بعدما كان 3.3% سنة 2013. لكن هذا المعدل يعتبر مستقر في حالة ما اخذنا بعين الاعتبار الصدمات الخارجية.

بدأت الإجراءات التي اتخذت مؤخرا، والتي تسعى الى احتواء الارتفاع المعترف للواردات، في المساهمة في الانخفاض في هذا المجال. تشمل هذه الإجراءات، على وجه الخصوص، تضيق المتطلبات فيما يخص المعايير ووضع قيد التنفيذ تدبير التحكم في الواردات. موازاة مع ذلك، قام بنك الجزائر بتعزيز المتطلبات في مجال تحديد الجدارة الائتمانية للمستورد عند التوطين المصرفي.

وخفض أيضا المعدل الاحتياطي الى 3.5% في سنة 2015 للأموال الخاصة للمصارف نسبة الى التزاماتها بموجب التجارة الخارجية وكثف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

امام تقلص فائض السيولة وقصد جعل السوق النقدية ما بين المصارف أكثر ديناميكية، بدأ بنك الجزائر في التخفيض التدريجي لاسترجاع السيولة. وكان يرتقب عودة المصارف والمؤسسات المالية الى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، خاصة من خلال إعادة الخصم.

حدثت التطورات المالية والنقدية التي شهدتها الجزائر خلال سنتي 2015 و2016، في ظرف يتسم بهشاشة النشاط الاقتصادي العالمي، في سياق ضعف الانتعاش الاقتصادي واستمرار تباطؤ نمو التجارة الخارجية الدولية وانخفاض أسعار البترول والطابع الحاد للتحركات على

<sup>107</sup> تقرير بنك الجزائر السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 162، 163.

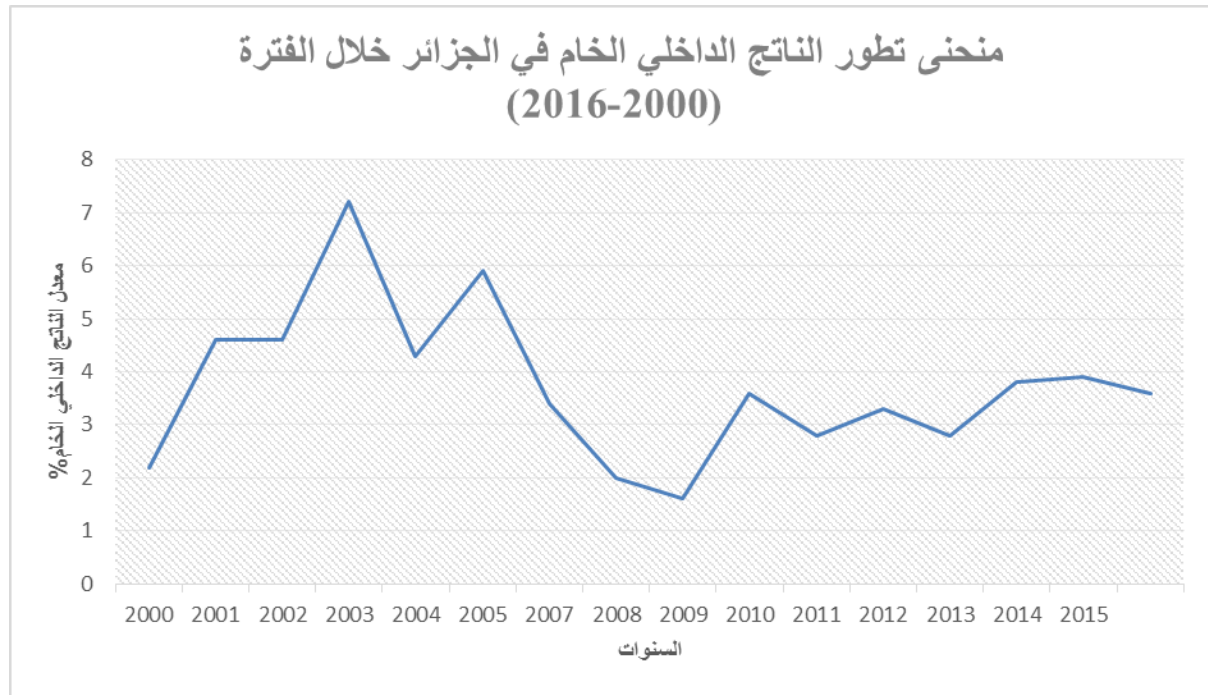
مستوى أسواق الصرف الدولية، المتمثلة أساسا في ارتفاع قوي لقيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو. 108

عانى الاقتصاد الوطني بشدة من أثر انهيار أسعار البترول ابتداء من شهر جوان من سنة 2014 على مستوى المالية العامة والحسابات الخارجية وخاصة السيولة المصرفية.

حافظ النشاط الاقتصادي على وتيرته خلال الفترة الأخيرة رغم الصعوبات، حيث كان تطبيق لسياسة التقشف مع إبقاء النفقات العمومية عند مستوى مرتفع، بالرغم من التوسع النقدي البسيط وبقاء السياسة النقدية جَدّ حذرة، حيث اتخذ التضخم توجها تصاعديا من جديد. أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول الى انخفاض التدريجي لفائض السيولة المصرفية، وتناقص امتصاصه من طرف بنك الجزائر، خاصة بعد خفض من معدل إعادة الخصم سنة 2015. ورغم كل هذا واصل تمويل الاقتصاد توسعه بوتيرة قوية، وبقي النشاط المصرفي مربحا والنظام المصرفي مستقرا ويحقق نمو اقتصادي قدر بـ 3.6% سنة 2016.

ومن اجل توضيح وتتبع تلك التغيرات بيانيا فقمنا بإعداد المنحنى التالي:

**الشكل 12: منحنى معدلات النمو تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)**



المصدر: من اعداد الطلبة وفقا لإحصائيات الجدول

108 محافظ بنك الجزائر، "التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص2.

ان تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار برميل النفط وتطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستيراد التي يتأثر بالصدمات الخارجية، وهذا يؤثر على فعالية السياسة النقدية في الوصول الى معدلات النمو المرغوب فيها.

ومن اجل توضيح وتتبع كل تلك التغيرات السابقة قمنت بإعداد جدولين يمثلان مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام:

### الجدول 07: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2006-2001)

السنوات	المحروقات %	الفلاحة %	الصناعة %	بناء اشغال عمومية %	خدمات خارج الإدارات العمومية %
2001	34.2	9.7	7.5	8.5	21.8
2002	32.7	9.2	7.5	9.1	22.2
2003	35.6	9.8	6.8	8.5	21.2
2004	37.8	9.4	6.3	8.3	21.2
2005	44.3	7.7	5.5	7.5	20.1
2006	45.6	7.5	5.3	7.9	19.9
2007	43.7	7.6	5.1	8.8	20.6
2008	45.3	6.6	4.7	8.6	19.4

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

### الجدول 08: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2016-2009)

السنوات	المحروقات %	الفلاحة %	الصناعة %	بناء اشغال عمومية %	خدمات خارج الإدارات العمومية %
2009	31	9.3	5.7	10.9	23.8
2010	34.7	8.4	5	10.4	21.9
2011	36.7	8.1	4.6	9.2	20
2012	34.2	8.8	4.5	9.2	20.4
2013	29.8	9.9	4.6	9.8	23.1
2014	27.1	10.3	4.9	10.4	24.4
2015	19.2	12	5.3	11.3	27.1

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

قام بنك الجزائر بإصلاحات جذرية تمثلت في التقليل التدريجي لعمليات امتصاص السيولة، كما قام كذلك بتخفيض معدل الاحتياطي الاجبارية الذي انتقل من 12% الى 8%. إضافة

لذلك، وتحسبا لاستمرار تقلص السيولة المصرفية، خصوصا على مستوى المصارف العمومية، صادق مجلس النقد والقرض، في شهر جويلية 2016، على احكام متممة للنظام رقم 01-15 المؤرخ في 19 فيفري 2015، المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية.<sup>109</sup> ومن اجل إرساء نجاعة أكبر في مجال إدارة السياسة النقدية وتحسين اليات انتقالها، في هذا الظرف الجديد المتميز بالحاجة الى السيولة، والذي يبدو هيكليا، قام بنك الجزائر بتحديد كفاءات تطبيق أداة "عمليات السوق المفتوحة" وأداة "تسهيله القرض الهامشي" وذلك من خلال اصدار تعليمتين بتاريخ 01 سبتمبر 2016.<sup>110</sup> حيث تسمح الأداة الأولى لبنك الجزائر بإدارة معدلات الفائدة التوجيهية ومستوى السيولة المصرفية، وفق احتياجات التمويل السليم للاقتصاد وهدف التضخم، اما الأداة الثانية فتسمح للمصارف باللجوء الى بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها الخاصة بالخرينة.

---

<sup>109</sup> محافظ بنك الجزائر، "التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>110</sup> محافظ بنك الجزائر، نفس المرجع، ص 26.

# خاتمة

ان التأثير الحقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ظهر من خلال نظريات العديد من الاقتصاديين، ان السياسة النقدية من خلال مختلف ادواتها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، حيث ان ارتفاع معدل التضخم يخفض من قيمة الادخار الامر الذي يدفع بالعائلات الى التقليل من ادخاراتها وتوجيه حجم أكبر من الدخل للاستهلاك. حيث انخفاض الادخار يؤثر سلبا على مستويات الاستثمار مما يخفض من معدلات النمو الاقتصادي. فنوعية تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تتوقف على مدى فعاليتها وقدرتها على التأثير في معدلات التضخم والتحكم فيها التي بدورها تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

اما بالنسبة للاقتصاد الجزائري توصلنا انه تم التحكم في التضخم بسياسات نقدية مختلفة وجاءت بنتائج اغلبها ظرفية اما النتائج طويلة المدى للسياسة تكون مرتبطة بهيكل الاقتصاد أي بنظام الإنتاج في الجزائر.

من خلال قيامنا بهذه الدراسة، وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا الى النتائج التالية:

- عرفت السياسة النقدية وادواتها تطور كبير عبر الزمن من خلال نظرة المدارس والنظريات الاقتصادية.
- السياسة النقدية يكون لها تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر على استقرار الأسعار.
- السياسة النقدية يجب ان يكون لها هدف مركب من عدة إجراءات تمثل تحكّم في الأسعار وفي نفس الوقت جمع ادخار وتمويل الاستثمار.
- فعالية السياسة النقدية في الجزائر مرتبطة بالهيكل الاقتصادي الجزائري.

من خلال هذه الدراسة، بناء على النتائج يمكننا إعطاء التوصيات التالية:

- تحسن تطبيق السياسة النقدية من خلال وضعها على أسس اقتصادية من طرف مختصين وخبراء اقتصاديين، وذلك للتحكم في معدلات التضخم من جهة وتوفير الكتلة اللازمة لتنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو من جهة أخرى.
- تفعيل أداة سياسة السوق المفتوحة لأنها الأكثر فعالية واطل أداة رافعة من نسبة التضخم، بالإضافة الى هي الأداة الأكثر استعمالا في الدول المتقدمة.

- على الجزائر التركيز على تراكم محددات النمو الاقتصادي غير المتوفرة كاستثمار في الراس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم والتكوين، وكذلك دعم البحث العلمي والتكنولوجي، كل هذا من اجل الزيادة في الإنتاج واصلاح الهيكل الاقتصادي من اجل فعالية السياسة الاقتصادية وزيادة النمو.

## قائمة المراجع

### الكتب باللغة العربية

- احمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- إسماعيل محمد هاشم، نقود وبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.
- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار الباروري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- ضياء مجيد الموسري، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الطبعة الأولى، الجزائر، 1993.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل الكلي)، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003.
- عبد المجيد قدي، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- عوض فاضل إسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
- كمال امين الوصال ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، 2004.
- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الرابعة، 2005.
- محفوظ لشعب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004.
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة، بيروت، 1996.

- هشام حريز واخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014.

### الكتب باللغة الفرنسية

- Ammour benhalima, *Le système bancaire algérien contexte et réalité*, Edition DAHLEB, 2eme édition, ALGER, 2001.

### مذكرات ورسائل واطروحات

- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.
- بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية – دراسة قياسية -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015.
- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2009.
- زينب زاوي فرحات، دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية – دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2014-، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، 2015.
- شافية بن عيسى، أثر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة علة القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.
- عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب للسياسة النقدية – دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية وعلوم اجتماعية، جامعة شلف، 2005.
- فريد بن جريبح، حوكمة المصارف ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، 2013.
- ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في

العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

- هدى لونسى، إشكالية تسيير السيولة في البنوك التجارية لفترة 1990-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.
- وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016.

## مداخلات

- بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر (واقع وفاق)، الجزائر، جامعة تلمسان، يومي 29، 30 أكتوبر 2004.
- بشير عيشي وعبد الله غانم، المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية – إنجازات وتحديات -، ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 07، 06 جوان 2005.
- خالد عيجوني، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة، ورقة بحثية في الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، يومي 20، 21 أكتوبر 2009.
- صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، ورقة بحثية في الملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية – واقع وتحديات –، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، يومي 14، 15 ديسمبر، 2004.
- عبد القادر لحول، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعيدة.
- فوزي محيرق وعقبة عبد اللاوي، مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الازمة، ورقة بحثية في الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عين الدفلى، يومي 06، 05 ماي 2009.

- محافظ البنك المركزي، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الامة، افريل 2017.

### المطبوعات

- بدور الراشد الحميد، توازن سوقي السلع والنقود، تحليل الاقتصاد الكلي.
- جنان الجشعم، نقود وسياسات نقدية، مقياس الاقتصاد الكلي، 2007، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.
- ولد محمد عيسى محمد محمود، السياسة النقدية والمالية، مقياس السياسات الاقتصادية سنة الثالثة إدارة وتسيير مؤسسة، 2015، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم.
- م.ربيعي، نموذج IS-LM، الاقتصاد الكلي، المدرسة العليا للتجارة.

### مقالات ومجلات

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع التقرير حول اصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.
- العنود عبد العزيز بن حمدان ونورا أبو شريع، سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني ومضاعف عرض النقود، تخصص اقتصاديات نقود وبنوك.
- حسين فهمي كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
- صديقي مليكة، دراسة في صعوبات التحول الى اقتصاد السوق في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، عدد 10، 2004.
- عايدة عبير بالعبدي، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع البنكي في تحسين أداء البنوك الجزائرية على مستوى القومي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، جامعة الجزائر، 2016.
- ناصر مراد، تحديات العولمة على الاقتصاد الوطني، دراسات اقتصادية مجلة، دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستثمارات الخدمات التعليمية، العدد السابع، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جانفي 2006.
- نصيرة لبحيري، التجربة الجزائرية في الإصلاحات البنكية، المؤسسة وقضايا التنمية.

### التقارير

- تقرير بنك الجزائر السنوي 2013
- تقرير بنك الجزائر السنوي 2010

### القوانين

- القانون رقم 144-62 الصادر بتاريخ 13-12-1962، المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.
- قانون 90 – 10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 افريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16 بتاريخ 14 افريل 1990.
- المادة ص 110 الى 113 من قانون النقد والقرض.
- المادة 115 من قانون النقد والقرض.

### الجرائد

- الجريدة الرسمية الجزائرية.

### المواقع الالكترونية

- [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
- [www.el-massa.com](http://www.el-massa.com)
- [www.aljazairalyoum.com](http://www.aljazairalyoum.com)
- [www.banquemoniale.org](http://www.banquemoniale.org)

## قائمة الاشكال والجداول

### 1- قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
16	منحنى معادلة كامبرج للأرصدة النقدية	01
20	منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة	02
21	منحنى التوازن في السوق السلعي IS	03
22	منحنى التوازن في السوق النقدي LM	04
23	منحنى IS – LM	05
23	انتقال منحنى السوق النقدي LM	06
24	انتقال منحنى السوق السلعي IS	07
36	المربع السحري لكالدور	08
77	منحنى تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)	09
79	منحنى تطور نسبة الاحتياطي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	10
83	منحنى تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)	11
88	منحنى تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)	12

## 2- قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
41	يمثل الفرق بين سياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة	01
66	هيئات الرقابة في النظام المصرفي في الجزائر	02
76	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1999-2016	03
78	تطور نسبة الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2001-2016	04
81	معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	05
84	تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	06
89	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال القطاعات 2001-2006	07
89	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2016	08

## قائمة المحتويات

الصفحة

4	مقدمة	
8	القسم الأول: التحليل النظري، لأثر وسائل السياسة النقدية على استقرار الأسعار واستقرار النمو الاقتصادي	
10	الفصل الأول: السياسة النقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	
12	التحليل الكلاسيكي للسياسة النقدية	-1.1
12	نظرية كمية النقود	-1.1.1
14	صور النظرية كمية للنقود	-2.1.1
16	مقارنة بين نظرية الأرصد ونظرية المبادلة	-3.1.1
17	انتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية	-4.1.1
18	التحليل الكنزي للسياسة النقدية	-2.1
18	اقتراحات النظرية الكينزية	-1.2.1
19	تقسيم كينز لدوافع طلب النقود	-2.2.1
19	مصيدة السيولة	-3.2.1
20	توازن الكلي عند كينز	-4.2.1
24	انتقادات تحليل الكينزي	-5.2.1
24	التحليل النقدي الحديث للسياسة النقدية	-3.1
25	النظرية النقدية المعاصرة	-1.3.1
27	انتقادات النظرية النقدية المعاصرة	-2.3.1
27	المدرسة الكلاسيكية الجديدة	-3.3.1
28	علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي	-4.1
28	نظرية Patrick Musso et Oliver Bruno	-1.4.1
31	نظرية Sidrauski (1967) – Fischer (1973)	-2.4.1
32	نظرية Jean pierre Laffarague	-3.4.1
34	الفصل الثاني: اتجاهات وأدوات السياسة النقدية	
34	اتجاهات واهداف السياسة النقدية	-1.2
34	اتجاهات السياسة النقدية	-1.1.2
35	الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية	-2.1.2
35	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	-3.1.2
37	أدوات السياسة النقدية	-2.2
37	الأدوات الكمية للسياسة النقدية	-1.2.2

44	الأدوات الكيفية للسياسة النقدية	-2.2.2
45	الأدوات الأخرى للسياسة النقدية	-3.2.2
46	قنوات ابلاغ السياسة النقدية	-3.2
46	قناة سعر الفائدة	-1.3.2
46	قناة سعر الصرف	-2.3.2
47	قناة سعر السندات	-3.3.2
48	قناة الائتمان	-4.3.2
50	<b>القسم الثاني: فعالية وسائل السياسة النقدية على استقرار الأسعار واستقرار النمو الاقتصادي في الجزائر</b>	
52	<b>الفصل الثالث: تطور النظام المصرفي الجزائري</b>	
52	تطور النظام المصرفي الجزائري خلال فترة الاقتصاد الموجه	-1.3
53	المرحلة ما بعد الاستقلال (1967-1962)	-1.1.3
54	مرحلة التأمينات (1969-1966)	-2.1.3
56	إصلاحات السبعينات والثمانينات	-3.1.3
61	النظام المصرفي الجزائري في ظل اقتصاد السوق	-2.3
61	النظام المصرفي في ضوء قانون النقد والقرض 10/90	-1.2.3
69	النظام المصرفي الحالي	-2.2.3
73	التمويل المصرفي للاقتصاد الجزائري: سيطرة البنوك العمومية	-3.2.3
76	<b>الفصل الرابع: تحليل علاقة السياسة النقدية واستقرار النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)</b>	
76	أدوات السياسة النقدية في الجزائر منذ سنة 2000	-1.4
76	معدل إعادة الخصم	-1.1.4
78	الاحتياطي الاجباري	-2.1.4
79	سياسة السوق المفتوحة	-3.1.4
80	أدوات أخرى للسياسة النقدية	-4.1.4
81	<b>فعالية السياسة النقدية على التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)</b>	-2.4
81	أثر السياسة النقدية على معدل التضخم	-1.2.4
83	أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي	-2.2.4
91	الخاتمة	
94	قائمة المراجع	
99	قائمة الأشكال والجداول	

